جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم الإقتصادية التخصص: إقتصاد وتسيير المؤسسة

آليات مرافقة المقاولاتية في الجزائر

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية مستغانم

مقدمة من طرف الطالب:

- أوغاري نسيم بلقاسم

تحت إشراف الأستاذة:

- بن حراث حياة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	دردور أمال	أستادة مساعدة أ	جامعة مستغانم
مقررا	بن حراث حياة	أستادة التعليم العالي	جامعة مستغانم
مناقشا	بودية سعاد	أستاذة مساعدة ب	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء:

قال تعالى: (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ).

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولايطيب النهار إلا بطاعتك ، ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك ، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ، ونصح الأمة ، إلى نبي الرحمة ونور العالمين.

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ، إلى من علمني العطاء بدون إنتظار ، إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار ، أرجو من الله أن يرحمك ويتقبلك من الشهداء وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.

أبي رحمة الله عليه.

إلى أعز وأغلى إنسانة في حياتي ، التي أثارت دربي بنصائحها ، وكانت بحرا صافيا يجري بفيض الحب ، والبسمة إلى من زينت حياتي بضياء البدر ، وشموع الفرح ، إلى من منحتني القوة والعزيمة ، لمواصلة الدرب ، وكانت سببا في مواصلة دراستي ، إلى من علمتنى الصبر والإجتهاد ، إلى الغالية على قلبي.

أمي الحبيبة.

إلى الكتف الذي يحتضننا ويروينا كلما عطشنا ويجعلنا دوماً على ثقة بأن ظلا ما يحمينا ، ويقف بجانبنا ويشدد من أزرنا.

العائلة الكريمة.

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ، إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة.

أساتذتنا الأفاضل.

إلى كل هؤلاء أهديهم هذا العمل المتواضع ، سائلا الله أن ينفعنا به ويمدنا بتوفيقه.

أوغاري نسيم بلقاسم

الشكر:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

بادئا أشكر وأحمد رب العباد العلي القدير شكرا جزيلا طيبا مباركا فيه الذي أثارني بالعلم وزينني بالحلم ، وأكرمني بالتقوى ، وأنعمني بالعافية ، وأنار طريقي ويسر ووفق وأعانني في إتمام هذه الدراسة وتقديمها على الشكل الذي هي عليه اليوم ، فله الحمد والشكر وهو الرحمان المستعان.

وعرفانا بالمساعدات التي قدمت حتى يخرج هذا العمل إلى النور أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذة بن حراث حياة التي قبلت تواضعا وكرامة الإشراف على هذا العمل ، فلها أخلص تحية وأعظم تقدير على كل ما قدمته لي من توجيهات وإرشادات ، وعلى كل ما خصتني به من جهد ووقت طوال إشرافها على الدراسة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل عمال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم الذين إستقبلوني بكل إحترام وتقدير وإستضفوني طيلة فترة التربص ولم يبخلوا في تقديم المساعدة والمشورة.

كما أشكر كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد ولو بالدعاء بظهر الغيب ، بورك فيهم جميعا وجزاهم الله عني الجزاء الأوفى ، والله المسؤول أن ينفع بهذا العمل على قدر العناء فيه وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم إنه على ذلك لقادر.

الفهرس:

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الفهرس	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
قائمة الكلمات المختصرة	VI
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: الإطار المفاهمي للمقاولاتية	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية المقاولاتية والمقاول	03
المطلب الأول: نشأة وتعريف المقاولاتية والمقاول	03
المطلب الثاني: أهمية المقاولاتية وأهدافها	08
المطلب الثالث: دور المقاولاتية ومعوقاتها	10
المبحث الثاني: ماهية المرافقة المقاولاتية	14
المطلب الأول: مفهوم المرافقة المقاولاتية وأسباب اللجوء إليها	14
المطلب الثاني: مراحل المرافقة المقاولاتية والآليات التي تقوم عليها	17
المطلب الثالث: أنماط أجهزة المرافقة المقاولاتية والخدمات التي تقدمها	21
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية مستغانم	
تمهيد	26
المبحث الأول: ماهية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	27
المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	27
المطلب الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	28
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	29
المبحث الثاني: دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم في تشجيع المقاولاتية	31
المطلب الأول: الإمتيازات الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم	31
المطلب الثاني: مراحل المرافقة المقاولاتية التي تسير عليها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم	34

المطلب الثالث: حصيلة نشاطات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم خلال الفترة 2017 – 2021	36
خلاصة الفصل	47
الخاتمة	49
قائمة المراجع	53
الملاحق	
الملخص	

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نقا ط التوافق والإختلاف بين إنشاء المؤسسات والمقاولاتية	06
02	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	31
03	الهيكل المالي للتمويل الثنائي	32
04	الهيكل المالي للتمويل الذاتي	32
05	مدة تسديد القروض بالنسبة للإعانات المالية	32
06	المؤسسات المصغرة المرافقة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم خلال 2017	36
07	المؤسسات المصغرة المرافقة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم خلال 2018	39
08	المؤسسات المصغرة المرافقة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم خلال 2019	41
09	المؤسسات المصغرة المرافقة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم خلال 2020	43
10	المؤسسات المصغرة المرافقة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم خلال 2021	45

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	محاور مفهوم المقاولات	06
02	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	29
03	توزيع عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم خلال 2017	38
04	توزيع عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم خلال 2018	40
05	توزيع عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم خلال 2019	42
06	توزيع عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم خلال 2020	44
07	توزيع عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم خلال 2021	46

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	مرسوم تنفيدي رقم 96-296 متضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي
02	مرسوم تنفيدي رقم 20-329 يعدل ويتمم المرسوم التنفيدي رقم 96-296 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها.
03	مرسوم رئاسي رقم 20-441 يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي رقم 96-234 والمتعلق بدعم تشغيل الشباب.

قائمة الكلمات المختصرة:

الاختصارات	المعنى باللغة الفرنسية	المعنى باللغة العربية
ANADE	Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entreprenariat	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
ANSEJ	L'Agence Nationale de Soutien et d'Emploi des Jeune	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

مقدمة

يتجه الواقع العالمي في ظل التغيرات الإقتصادية الحالية إلى الإهتمام بالمؤسسات المصغرة ومساندتها ، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية سواء في الدول النامية أو المتقدمة ، لما لها من خصائص تجعل دورها أكثر فعالية من المؤسسات الكبيرة في التصدي لمختلف المشاكل التي تعيق عملية التنمية الإقتصادية. كما أن التجربة الدولية تظهر بجلاء أهمية هذا القطاع الذي تتكامل معه باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى في مزيج تنموي يهدف إلى الإرتقاء بالإقتصاد الوطني ، فنمو المؤسسات المصغرة وإنتشارها في كافة القطاعات الإقتصادية يجعلها القوة المحركة لإقتصاديات الدول والمصدر التقليدي لنموها وتطورها.

وتكتسب هذه المؤسسات أهمية كبيرة لعدة إعتبارات تتعلق بخصائصها ومميزاتها ، والجزائر من بين الدول النامية التي تعطي أهمية كبيرة لهذا النوع من المؤسسات.

تعتبر المؤسسات المصغرة الركيزة الأساسية للإقتصاد الوطني الجزائري لمساهمتها في توفير مناصب الشغل ، وبالتالي التخفيف من البطالة والرفع من مستوى معيشة الأفراد ، بالإضافة إلى التنمية الإقتصادية. ورغم الدعم المقدم لها من قبل السلطات الجزائرية إلا أنها تعاني من عدة مشاكل حالت دون تطورها.

وفي هذا الإطار ، قامت السلطات العمومية في الجزائر بإتخاذ مجموعة من الإجراءات لتطوير هذه المؤسسات ، كما إستحدثت مجموعة من الهيئات المتخصصة هدفها دعم ومرافقة هذه المؤسسات ، ومنها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، لتشجيع الشباب وصغار المستثمرين على الإستثمار.

أ. إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما هو الدور الذي لعبته الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تشجيع المقاولاتية بالجزائر عامة وبولاية مستغانم خاصة خلال الفترة 2017-2021؟

وللإحاطة بجوانب الإشكالية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم المقاولاتية؟ وما هو دورها في التنمية الإقتصادية؟
- ما المقصود بالمرافقة المقاولاتية؟ وما هي دوافع لجوء أصحاب المشاريع الإستثمارية إليها؟
- فيما تتمثل مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؟ وما هي الإمتيازات الممنوحة لدعم أصحاب المشاريع الاستثمارية؟ وما هي حدود المرافقة لهذه المشاريع؟

ب. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية تم طرح الفرضيات التالية:

- تساهم البرامج المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تحقيق إستدامة المشاريع المقاولاتية؛
- تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بخلق مناصب شغل جديدة للشباب على مستوى ولاية مستغانم.

ج. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة من خلال هذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

- التعرف على موضوع المقاولاتية والمعوقات التي تواجهها؛
- التعرف على طرق مرافقة المقاولاتية ، أنماط أجهزة المرافقة المقاولاتية والخدمات التي تقدمها؛
- التعرف على آليات مرافقة المقاولاتية في الجزائر والإطلاع على النتائج المحققة من خلالها.

د. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال:

- إبراز دور المقاولاتية في دفع عجلة التنمية الإقتصادية؛
- معرفة أهم المراحل والآليات التي تقوم عليها المرافقة المقاولاتية والتي من شأنها تسهيل عملية إنشاء المؤسسات المصغرة؛
- إلقاء الضوء على أهم الإجراءات المتخدة في الجزائر في سبيل مرافقة المؤسسات المصغرة.

ه. أسباب إختيار الموضوع:

تكمن أسباب اختيار الموضوع في العوامل التالية:

- كون المرافقة المقاولاتية تساهم في النهوض بالمشاريع الإستثمارية؛
- كون إنشاء المشاريع الإستثمارية يساهم في تنمية إقتصاد البلد وتوفير مناصب شغل جديدة للشباب الصاعد؛
- التعرف على أهم الآليات التي استحدثتها الجزائر من أجل مرافقة المؤسسات المصغرة.

أما عن السبب الذاتي فيتمثل في:

- الرغبة في البحث حول مجال المقاولاتية.

و. حدود البحث:

فيما يخص الحدود المكانية ، تمت الدراسة على مستوى الوكالة الوطنية لدم وتنمية المقاولاتية بولاية مستغانم. أما بالنسبة للحدود الزمنية ، تتم دراسة آليات مرافقة المقاولاتية في الجزائر من خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2021.

ز. منهج الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة في الدراسة وكذا الأسئلة الفرعية وإثبات صحة الفرضيات المقترحة أو نفيها ، تم إختيار المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ، وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع ، وكذا الاعتماد على المنهج التحليلي في الدراسة التطبيقية وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي والإستعانة بالأدوات الإحصائية كالجداول والأشكال البيانية.

ح. الدراسات السابقة:

من أجل إثراء الحقل المعرفي ، قمت بالإطلاع على مجموعة من الدراسات من خلال الإعتماد على ما وصلت إليه الدراسات من نتائج ، ويمكن ذكر بعض الدراسات فيما يلي:

1. دراسة بن حبيرش سعاد: المرافقة المقاولاتية وأثرها على إنشاء المؤسسات الصغيرة ، دراسة عينة لمقاولين تابعين لوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وحدة بورقلة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2015-2016.

من خلال الإطلاع على هذه الدراسة ، لوحظ أن هناك العديد من الإختلافات ، أولها موضوع الدراسة ، حيث تطرقت الطالبة إلى الأثار التي تخلفها المرافقة المقاولاتية على المؤسسات الصغيرة عن طريق دراسة عينة لأصحاب مشاريع مستفيدين من دعم ومرافقة الوكالة ، بينما تطرقت إلى البحث في آليات المرافقة المقاولاتية في الجزائر من خلال دراسة ميدانية في صلب الوكالة والتي تحمل تسمية وإستراتيجية مختلفة عن تلك الفترة ، بالإضافة إلى الفرق الشاسع في الحدود الزمنية والمكانية ، يرى أن ذلك أدى إلى طرح إشكاليات متنوعة بين الدراستين ، بحيث تقوم هذه الدراسة على الإشكالية " ما مدى تأثير المرافقة المقاولاتية على إنشاء المؤسسة الصغيرة؟ " ، وبالتالي قاد ذلك إلى الإعتماد على فرضيات متغيرة وتم التطرق إلى عناصر مختلفة ، مما قد يسمح بالوصول إلى نتائج مختلفة في الأخير ، أما بالنسبة للنتيجة التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة ، فهي كالتالي:

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين المرافقة المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة في وكالة دعم وتشغيل الشباب.

2. دراسة دراسن رميساء و لرقط حبيبة: تقييم أداء هيئات الدعم والمرافقة في الجزائر ، دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والصندوق الوطني للتامين عن البطالة بالميلة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، علوم التسيير ، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ، ميلة ، الجزائر ، 2020-2021.

لقد وجد أن هناك إختلاف بين هذه الدراسة والدراسة التي أسعى إلى تقديمها ، حيث تطرق الطالبين إلى تقييم أداء هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر ، بينما أحاول تقييم آليات المرافقة المقاولاتية وذالك عن طريق دراسة ميدانية في إطار هيئة واحدة ، بينما سعت هذه الدراسة إلى البحث في هيئتين مختلفتين ، كما لوحظ إختلاف في الإشكالية المعالجة " ما مدى فعالية البرامج المعتمدة من طرف هيئات الدعم والمرافقة في تحقيق الإستدامة للمشاريع المقاولاتية المنشأة من طرفها؟ " وبالتالي أحدث ذلك فرق في الفرضيات المعتمدة في الدراسة والعناصر المتطرق إليها ، لا ننسى أيضا الفرق في الحدود الزمنية والمكانية للدراسة ، مما قد يؤدى بالوصول إلى نتائج مختلفة في الختام ، ومنه يمكن ذكر أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ، وهي كالآتي:

- تقدم المرافقة المقاولاتية كل المعلومات الإقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية التي من شأنها المساعدة في خلق المؤسسات وتنمية نشاطيا؛
- غالبية المشاريع الإستثمارية المستفيدين من الدعم والمرافقة يفضلون اللجوء للهيكل التمويلي الثالاثي ذلك نظرا لصعوبة تسديدهم لنسبة المساهمة فرديا؛
- تعددت المشاكل التي واجهها المقاولون خاصة فيما يتعلق بنسبة المساهمة الممنوحة التي لم تكن كافية ، صعوبات على مستوى البنك أثناء عملية الحصول على القرض البنكي ، إضافة إلى صعوبات في إنجاز إجراءات والحصول على التراخيص الإدارية.

ط. تقديم خطة الدراسة:

بناءا على طرح الإشكالية وأهداف الدراسة تم تقسيم البحث إلى فصلين ، إضافة إلى مقدمة وخاتمة.

يتم تناول الإطار المفاهمي للمقاولاتية في الفصل الأول حيث تم تطرق في المبحث الأول إلى ماهية المقاولاتية والمقاول ، أما المبحث الثاني فقد شمل ماهية المرافقة المقاولاتية.

في الأخير الفصل الثاني تم التطرق فيه لدراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية مستغانم ، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين ، المبحث الأول تم فيه تقديم نظري للوكالة ، أما المبحث الثاني يتناول الدراسة الميدانية لمعرفة دورها في تشجيع المقاولاتية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهمي للمقاولاتية

تمهيد:

لقد أصبحت المقاولاتية موضوع هام باتت الدول المتقدمة والأقل تقدما تعطيه أهمية كبرى ، لماله من مكانة ودور في تطوير وإزدهار البلدان ، وقد حققت العديد من الدول نتائج وإنجازات كبيرة من خلال المقاولاتية على المستوى المحلي والدولي.

وللمقاولاتية أهمية كبيرة في تنويع الإقتصاد وإستحداث الثروة ومناصب الشغل ، ولقد عجلت التغييرات والتحولات السريعة للإقتصاد العالمي إلى بروز المشاريع المقاولاتية كوسيلة لدفع وتيرة التنمية ، محدثة نهضة إقتصادية وإجتماعية ومؤدية إلى نمو سليم في الإقتصاد الوطني ، إلا أن رهان نجاح مثل هذه المشاريع مرتبط بالمهارات المتوفرة لدى المقاول نفسه.

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما مبين في الآتي:

- المبحث الأول: ماهية المقاولاتية والمقاول
- المبحث الثاني: ماهية المرافقة المقاولاتية

المبحث الأول: ماهية المقاولاتية والمقاول

شهدت الساحة الإقتصادية سلسلة من التغييرات والتحولات التي إتسمت بإهتمام مختلف الباحثين الإقتصاديين ، وكذا مختلف دول العالم في مجال المقاولاتية الذي أصبح يلعب دورا مهما في تزايد الإقبال والإهتمام في الدول الحديثة بهذا المجال ، بإعتباره أحد أهم وأبرز مصادر النمو وتنمية الإبداع وسيتم التعرف في هذا المبحث على نشأة المقاولاتية ، تعريف المقاولاتية ، تعريف المقاول ، أهمية المقاولاتية ، أهداف المقاولاتية ، دور المقاولاتية ومعوقاتها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف المقاولاتية والمقاول

أولا: نشأة المقاولاتية

تطور البحث في مجال المقاولاتية حسب ثلاثة إتجاهات فكرية ، إلى غاية الستينات عرف هذا المجال سيطرة الإتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية من الجانب الإقتصادي ، ويليه إتجاه ثان إلى جانبه يركز على دراسة خصائص الأفراد وتأثيرها على المقاولاتية ، ومع بداية التسعينات ظهر إتجاه جديد إهتم بدراسة سير العملية ككل يتزعمه المسيرون.

أ. المقاولاتية حسب الإتجاه الإقتصادي:

تطور المقاول عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الإقتصادي العالمي حيث إستعملت كلمة المقاول لأول مرة سنة 1616 من طرف مونتشريتيان (Montchrestien) ويعود الفضل في إدخاله إلى النظرية الإقتصادية كل من كانتيون (R. Cantillon) سنة 1755 ، وساي (J. B. Say) سنة 1803 ، واللذان يعتبران الإقتصاديين الأوائل الذين قدموا تصورا واضحا لوظيفة المقاول ككل.[1]

فالمقاول حسب كانتيون وساي هو شخص مخاطر ، ويعتبر كانتيون عدم اليقين عنصرا أساسيا في تعريفه للمقاول ، لأن المقاول لا يمكن التأكد من نجاح نشاطه.[2]

أما بالنسبة إلى ساي الأمر الذي يميز المقاول وخاصة المقاول الصناعي هو قدرته على تطبيق العلم والمعرفة ، يتفق ساي وكانتيون في أنه لا يشترط أن يكون المقاول شخصا ثريا بل يمكنه اللجوء إلى الإقتراض من الآخرين ، وكذلك نجد أعمال مارشال (A. Marshal) الذي يعتبر من أوائل الكتاب الإنجليز الذين إهتموا بالمقاول فيبداية القرن العشرين ، ولكن لم يفرق بين المقاول والمسير حيث عرف المقاول بتسليط الضوء على قدراته البشرية وعلى قدرته في تنظيم العمل.[3]

---

[1] دياح نادية ، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها 2009-2010 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2011-2012 ، ص 15.

[2] Brahim Allali , Vers une théorie de l'entrepreneuriat , Cahier de recherche liscae , N° 17 , Maroc , P 03.

[3] شرفة خديجة : تلال نور الهدى ، قياس أثر التعليم المقاولاتي على روح المقاولة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، علوم إقتصادية ، جامعة مولاي الطاهر ، سعيدة ، الجزائر ، 2016-2017 ، ص 13.

ولم يصبح للمقاول عنصرا محوريا للتطور الإقتصادي إلا مع ظهور الأبحاث التي قام بها أب المقاولاتية شامبيتر (J. A. Shumpeter) سنة 1935. فالمقاول هو قبل كل شيء شخص مبدع يقوم بإستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة ، كما يعتمد على الإختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل الوصول لتوليفات إنتاجية جديدة مثل (صنع منتج جديد ، استعمال طريقة جديدة في الإنتاج) من أجل الإبداع ، ويقوم بتحمل الأخطار المترتبة عن عملية البحث لتنظيمات جديدة لعوامل الإنتاج ، أما بالنسبة إلى كيزنر (Kizner) المقاول هوا شخص حساس للفرص ، في حين أن وظيفة المقاول حسب شامبيتر تتمثل في إحداث حالة تخل بالتوازن وتكسر الروتين من أجل إحداث التغير ، أما بالنسبة لكيزنر تتمثل مهمة المقاول في إعادة حالة التوازن بإستغلال الفرص الناجمة عن اختلاله.

النظريات الإقتصادية ركزت على تأثير المقاولاتية على الإقتصاد وظهرت مجموعة من النظريات الثقافية والتي تندرج ضمن النظريات الإجتماعية تهتم بدراسة أسباب المقاولائية والعوامل الثقافية التي تساهم في ترقيتها ومن روادها ماكس وبير (M. Weber).

حيث ساهم هذا الإتحاد في إعطاء أسس تاريخية لمجال المقاولاتية ، ولم يساهم كثيرا في تحسين فهمه الظاهرة ، نظرا لإنباع مجال المقاولاتية التي ترتبط مع العديد من العوامل المتنوعة التي تتجاوز نطاق حدود العلوم الاقتصادية؛[1]

ب. المقاولاتية حسب إتجاه خصائص الأفراد:

تم التركيز عل المقاول في حد ذاته ، و ذلك بدراسة خصائصه بإعتبارها وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي ، وظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول إنطلاقا من الخصائص النفسية والخصائص الشخصية.

الخصائص الذي تناولت الخصائص النفسية ركزت على الخاصية الأساسية التي تميز سلوك المقاول وهي الحاجة إلى الإنجاز بمعنى الحاجة إلى التفوق وتحقيق الهدف وتحمل المسؤولية في إيجاد الحلول المناسبة في المشاكلالتي تواجهه ، أما الدراسات التي تناولت الخصائص الشخصية إهتمت بدراسة الخصائص الشخصية للمقاول مثل الوسط العائلي المستوى الذي يتمتع به ، الخبرة المهنية المكتسبة؛[2]

ج. المقاولاتية حسب سير النشاط المقاولاتي:

لقد تم الإتجاه الإقتصادي بدراسة دور المقاول في الإقتصاد والمجتمع ككل ، وإهتم إتجاه خصائص الأفراد بشرح تصرفات المقاول وسلوكه ، ولذلك جاء هذا الإتجاه كحتمية تنادي بضرورة تغيير مستوى التحليل

[1] الجودي محمد علي ، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2014-2015 ، ص 86.

[2] الجودي محمد علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 87.

في الأبحاث المنجزة في هذا المجال ، وذلك بوضع المقاول جانبا والتركيز عوض ذلك على دراسة ما الذي يحدث فعلا في المقاولاتية.[1]

كما ركز الباحثون من خلالها على دراسة العوامل الأساسية التي تسمح للمقاول والمؤسسة بالنجاح ، من بينها نجد أعمال دراكر (Drucker) الذي أشار إلى مطلع الثمانينات إلى التحول الكبير الذي طرأ على النظام الإقتصادي والذي إنتقل بفضل روح المقاولاتية من إقتصاد مرتكز أساسا على المسير إلى إقتصاد على المقاولين ، يعتبر كورتتر (Cortner) أيضا من رواد هذا الإتجاه حيث إقترح الإهتمام بدراسة سير عملية إنشاء المؤسسة الجديدة (أي الإهتمام بما يفعله المقاولون فعلا عوض الإهتمام بما هم عليه). حيث قدم نموذجا يصف فيه عملية إنشاء مؤسسة جديدة ، هذا النموذج له أربعة أبعاد تتمثل في المحيط ، الفرد ، سير العملية ، المؤسسة ، يعود سبب إهتمام الباحثين بهذا الإتحاد كونه يسمح لهم بالخروج من التصورات السابقة المحدودة.[2]

ثانيا: تعريف المقاولاتية

لقد تعددت وتباينت المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالمقاولاتية وقد يرجع هذا التباين إلى عدم وجود تعريف متفق عليه يوضح بدقة مفهوم المقاولاتية ومنها:

- يمكن تعريف المقاولة على أنها مجموعة من الأنشطة والمساعي التي تهدف إلى خلق وتطوير مؤسسة ، وبشكل عام خلق نشاط معين؛[3]
- المقاولاتية هي فعل أو مجموع أعمال ترتكز على الإبداع ، تتضمن إعطاء الموارد المتاحة حاليا والقدرة على خلق قيمة جديدة مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك ، وبالمقابل الحصول على إشباع معين؛[4]
- ويعرف هيسريش و بيترز (Hisriche et Peters) سنة 1991 المقاولاتية على أنها: " نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الإبتكار ، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الإقتصادية والإجتماعية من أجل إستغلال موارد وحالات معينة ، تحتمل المخاطرة و قبول الفشل إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري "؛[5]

إذن فالمقاولاتية هي الأفعال والعمليات الإجتماعية التي يقوم بها المقاول ، لإنشاء مؤسسة جديدة ، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد ، أتى لإنشاء ثروة ، من خلال الأخذ بالمبادرة ، وتحمل المخاطر

---

[1] Alain Fayolle, Introduction & L'entrepreneuriat, Dunod, Paris, 2005, P 12.

[2] حدة عابد ، دور حاضنات الأعمال في دعم وتمويل المشاريع المقاولاتية ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، علوم تجارية ، جامعة العربي بمن مهيدي ، أم البواقي ، الجزائر ، 2016-2017 ، ص 04.

[3] أمال بعيط ، برنامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر (واقع و آفاق) ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، علوم التسيير ، جامعة باتنة 1 ، الجزائر ، 2016 - 2017 ، ص 11.

[4] محمد توحيل ، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2015-2016 ، ص 15.

[5] بشيرة حجاج ، تقييم أداء مقاولات البناء ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، علوم إقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورفلة ، الجزائر ، 2012-2013 ، ص 07.

والتعرف على فرص الأعمال ، ومتابعتها وتجسيدها على أرض الواقع ومن خلال التعاريف المذكورة وتعاريف أخرى تم الإطلاع عليها يمكن أن نستنتج أن مفهوم المقاولاتية يتمحور حول النقاط التالية حسب المخطط:

الشكل رقم (01): محاور مفهوم المقاولات

المقاولاتية هي خلق أو إنشاء منظمة جديدة	**المقاولاتية تتطرق إلى المقاول على أساس انه شخص يتفرد بخصائص**	**المقاولاتية تهتم بالموسسات ذات نسبة النمو المرتفعة**	**المقاولانية تتضمن المخاطرة**
المقاولاتية			
المقاولاتية هي خلق القيم	**المقاولاتية تهتم بالمسيرين الملاك**	**المقاولاتية عموما تتحدث عن الإبداع**	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الأدبيات النظرية.

ويتضح الفرق بين إنشاء المؤسسات والمقاولاتية من خلال نقاط التوافق والإختلاف التالية:

الجدول رقم (01): نقا ط التوافق والاختلاف بين إنشا ء المؤسسات والمقاولاتية

	نقاط الاتفاق	نقاط الاختلاف
المقاولاتية / إنشاء المؤسسات	▪ كلا منهما عبارة عن إنشاء مؤسسة بصفة قانونية. ▪ كلا منهما له نسبة مخاطرة. ▪ قد تصبح المؤسسة المقاولاتية مؤسسة نمطية إذا قلدت منتجاتها بشكل واسع ، في ضل عدم تطويرها.	▪ تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية ، فهي تتميز بالإبداع. ▪ إرتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد ، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق. ▪ أرباح إحتكارية ناتجة عن حقوق الإبتكار قبل تقليدها مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية. ▪ تتميز المقاولاتية بالفردية ، مقارنتا بانشاء المؤسسات ، هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة من الشركاء ، هذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس الإدارة ، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على الأرض الواقع.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الأدبيات النظرية.

ثالثا: تعريف المقاول وصفاته الشخصية الأساسية

أ. تعريف المقاول:

المقاول هو صاحب فكرة الإستثمار وهو صاحب مشروع المقاولة والشخص الذي يقوم بإنشائها ومن يعمل على إدارتها وتسييرها ، وإن نجاح أو فشل المقاولة في مهامها يكون دائما مرتبط بمدى إهتمام المقاول بخبايا مقاولته ، مدى إجتهاده في أتخاذ القرارات الصائبة في المكان والزمان المناسبين ، وهو كل شخص يسير مؤسسة لحسابه الخاص ويقوم بتشغيل مختلف عوامل الإنتاج (عوامل طبيعية ، عمل ، رأسمال) ، من أجل إنتاج سلع وخدمات في ظل هذه الشروط فالمقاول هو المالك لوسائل الإنتاج التي يشغلها ، وهذا المفهوم لا يتوافق معه كل الإقتصاديين لأنه هناك من يعرف المقاول على أنه شخص يكلف بتنفيذ عمل.

وقد تطور مفهوم المقاول مع مرور الزمن حيث تشابه ذلك بتطور النظريات الإقتصادية حيث كانت كلمة " مقاول " خلال العصور الوسطى وبالضبط في فرنسا تطلق على الشخص الذي يشرف على المسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد ، ثم أصبحت تطلق على الشخص الجريء الذي يسعى من أجل تحمل المخاطرة. فحسب (J. B. Say) سنة 1803 الذي يعتبر من أوائل المنظرين لمفهوم المقاول حيث عرفه بأنه " الفرد الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج ، يهدف خلق منفعة جديدة ".

وبدوره P-Drucker يعرف المقاول بأنه: " هو الذي ينظم وينقذ الفرص ، وهو الذي يحصل على الموارد والعمالة والمواد والموجودات الأخرى من أجل إعطاء قيمة مضافة ".[1]

ومن خلال هذه التعريفات المقدمة يمكن القول أن المقاول : " هو الشخص المسؤول عن إكتشاف الفرص وإستغلالها ، والذي يمتلك المهارات الإدارية والإبداعية التي تمكنه من بناء التنظيم وإدارة المؤسسة ".

ب. الصفات الشخصية الأساسية للمقاول:

حسب روبرت بابن (R. Papin) هناك تنوع في الجوانب الواجب توفرها لدى المقاول الناجح ولكن هناك حد أدنى من الصفات التي ينبغي توفرها لدى الشخص صاحب الفكرة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- **الطاقة والحركية:** هي سلوك ضروري لا يمكن الإستغناء عنه ، لأن عملية إنشاء المؤسسة تتطلب جهد معتبر ، إضافة إلى تهيئة الوقت الكافي والطاقة اللازمة لإنجاز الأعمال؛
- **الثقة بالنفس:** تحمل الثقة تنشط الجوانب الإدراكية والتصورية للمقاول ، والأفراد الذين يمتلكون الثقة بالنفس يشعرون بأنهم يمكن أن يقابلوا التحديات وعن طريق الثقة بالنفس يستطيعون أن يجعلوا أعمالهم أعمالا ناجحة؛
- **القدرة على التحكم في الوقت:** يعني قدرته على إنجاز المشاريع في وقتها المحدد؛

[1] تليلي ياسين ، واقع الالتزام البيئي للنشاط المقاولاتي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، علوم إقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2014-2015 ، ص 04-05.

- **القدرة على حل مختلف المشاكل:** قد تواجه المقاول عقبات عند قيامه بإنشاء مؤسسته ، وهذا ما يفرض عليه محاولة حلها دون اللجوء إلى الأطراف الأخرى معناه قدرة المقاول على تحمل المسؤولية في جميع المواقف؛[1]
- **تقبل الفشل:** يشكل الفشل جزءا من النجاح ، وبالنسبة للمقاول الفشل والخطأ هي مصادر لإستغلال فرص جديدة؛
- **قياس المخاطر:** ينبغي على المقاول تحديد المخاطر التي ستواجه في المستقبل سواء كانت على المدى المتوسط أو البعيد؛
- **الإبتكار والإبداع:** من أجل أن تبقى المؤسسة في إستمرار يجب أن تطور منتجاتها وهياكلها ومخططها الإجتماعي ، لهذا تنشأ ضرورة الإنفتاح على الإبتكار والتطوير؛
- **القدرة على تقلد منصب القائد:** يقود التطور الإيجابي لنشاط المؤسسة إلى هيكل معقد وهذا ما يتطلب وجود قائد إداري يمكنه تسيير المنظمة ، ويتمتع بالقدرة على إنعاش النشاط والتعامل مع الصراعات وتكييف الهياكل.[2]

ومنه يقوم هذا المطلب بالتطرق إلى نشأة المقاولاتية من أجل الفهم الصحيح لها ، حيث تطور البحث في هذا المجال حسب ثلاث إتجاهات فكرية ، منها إتجاهات إقتصادية والتي ترتكز على التحولات التي عرفها الإقتصاد العالمي ، وإتجاهات خصائص الفرد التي تركز على المقاول في الحد ذاته ودراسة خصائصه من أجل الفهم الصحيح للمقاولاتية ، وإتجاهات السير المقاولاتي ، بحيث تقوم هذه الدراسة بوضع المقاول جانبا والتركيز بما يحدث فعلا في المقاولاتية ، أما في الأخير تم التطرق إلى فهم من يكون المقاول والصفات الشخصية التي ينبغي توفرها لدى الشخص صاحب الفكرة.

المطلب الثاني: أهمية المقاولاتية وأهدافها

أولا: أهمية المقاولاتية

تحتل المقاولاتية أهمية بالغة في الإقتصاد العالمي بصفة عامة والإقتصاد الوطني بصفة خاصة لأنها تشكل أهم عناصر ومكونات النشاط الإقتصادي لكل دول العالم ، فهي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية والتطور الإقتصادي ، وتوفر قاعدة صناعية وبنية تحتية وركيزة أساسية لتحقيق التنمية الإقتصادية ومن النقاط التي تتبلور فيها هذه الأهمية نذكر:

- الرفع من مستويات الإنتاج؛
- زيادة العائدات الناتجة من نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشاءها؛
- تحديد النسيج الإقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة وإعادة التوازن للأسواق؛

[1] صندرة سايبي ، محاضرات في إنشاء المؤسسة ، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري ، الجزائر ، 2014-2015 ، ص 09-10.

[2] عثمان رشدي ، الريادة والعمل التطوعي ، الطبعة 01 ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 ، ص 29-31.

- تشجيع الإبتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد تأثيرها لتشمل حتى المؤسسات القائمة التي تجد نفسها مضطرة إلى التكيف مع التغيرات الحاصلة من أجل تعزيز قدراتها التنافسية بما يضمن بقائها في الأسواق؛[1]
- وسيلة لإعادة الإندماج الإجتماعي للعمال الذين فقدوا مناصب عملهم نتيجة أسباب إقتصادية خارجة عن نطاقهم؛
- تشكل متنفسا يسمح للمقاولين بالخروج من نموذج العمل المأجور الذي سيطر على الأذهان لفترة طويلة من الزمن واللجوء إلى العمل الحر؛
- توفر فرص عمل ، فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في إمتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة البلدان النامية؛
- قدرة المقاولة على التأقلم تبعا لإحتياجات السوق المتغيرة ، وفي إيجاد منتجات جديد وتقليل تكلفة الإنتاج للوحدة؛
- تشجيع المبادرة الفردية وإزدهارها في أي مجتمع يتطلب العمل على غرس الرغبة في المبادرة ونشر روح المقاولاتية بين أفرادها؛
- المنظمات الحديثة أصبحت تشجع الحس المقاولاتي على جميع مستويات المنظمة.[2]

ثانيا: أهداف المقاولاتية

تختلف الوظيفة الأساسية للمقاولاتية حسب طبيعتها بل حسب وجهة النظر داخلها ، أي وجهات نظر المساهمين والعمال والإدارة والنقابات ، من بين الأهداف التي تمارسها المقاولة يمكن الإشارة إليها كما يلي:

أ. خدمة السوق:

ويأتي ذلك بإنتاج سلع وخدمات متطابقة للطلب الفعلي ، فلا يمكن للمقاولة أن تصمد في خصم المناخ الإقتصادي السائد إلا باعتبار خدمة السوق من المهام المركزية؛

ب. تحقيق المكاسب المالية وتعظيم الربح:

الحصول على أرباح مالية وتعظيم الربح يعتبر بالنسبة للمقاولة أهم هدف تسعى لتحقيقه؛

ج. تعظيم المنفعة الإجتماعية:

بالإضافة إلى تعظيم الربح ، ينتظر من المقاولة تعظيم المنفعة الإجتماعية وذلك عن طريق تحسين وضعية المجتمع ، وتمثل المسؤولية الإجتماعية للمقاولة دورا بارزا في الحفاظ على البيئة وتحسين العمل وإحترام الحقوق الأساسية للإنسان.[1]

[1] بلال خلف السكارنة ، الريادة وإدارة منظمات الأعمال ، الطبعة 01 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص 92.
[2] دباح نادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

ومنه نرى في هذا المطلب الأهمية التي تقوم عليها المقاولاتية والتي تعد المحرك الأساسي للتنمية والتطور الإقتصادي ، أيضا التطرق إلى أهدافها ، بحيث تختلف أهداف المقاولاتية بحسب إختلاف وجهات النظر داخلاها ، ومن بين هذه الأهداف تم ذكر التالي: خدمة السوق ، تحقيق المكاسب المالية ، تعظيم الربح والمنفعة الإجتماعية.

المطلب الثالث: دور المقاولاتية ومعوقاتها

أولا: دور المقاولاتية

تلعب المقاولاتية عدة أدوار من عدة نواحي كالتالي:

أ. دور المقاولاتية في الجانب الإقتصادي:

تحظى المنشآت المصغرة والصغيرة والمتوسطة بإهتمام مخططي السياسات الإقتصادية في دول العالم المتقدمة المختلفة منها والنامية على حد سواء ، وذلك إنطلاقا من دورها الحيوي في تحقيق الأهداف التنموية والإقتصادية لهذه الدول ، وهي لا تقل أهمية عن المنشآت الكبيرة نظرا لدورها التكاملي في التنمية الإقتصادية ، فضلا عن كونها مصدرا منتجا لأكثر السلع والخدمات التي يحتاجها الناس.

ويمكن أن نتوصل إلى أن أهمية دور المنشآت المصغرة في تحقيق التنمية المتوازنة تكمن فيما يلي:

- الإسهام في تحقيق التكامل الإقتصادي من الصناعات الكبرى ، حيث تؤدي هذه المنشآت دورا ملحوظا في مجال تنويع هيكل الصناعة؛
- الإسهام في زيادة حجم قيمة الصادرات الصناعية ، تؤكد التجارب الدولية نجاح هذا المنهج؛
- قدرتها على معالجة العديد من الإختلالات الإقتصادية ، إذ تتميز المنشآت الصناعية المصغرة والصغيرة والمتوسطة بقدرتها على علاج الإختلالات الاقتصادية وأهمها:
  - ✓ الإختلال بين الإدخار والإستثمار ، معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات.
- الإسهام في تعزيز دور البرامج الإنمائية للدول النامية من خلال رفع المعدلات الإنتاجية في المرافق الإنتاجية؛
- تعتبر هذه المنشآت وحدات إنتاجية ومراكز إستثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة لتشغيلها في الإقتصاد القومي:
  - ✓ تعمل هذه المنشآت على تدريب وبناء قيادات إدارية شابة في المجتمع؛
  - ✓ تعمل هذه المنشآت على زيادة دوران رأس المال وتعبئة مصادر التمويل؛
  - ✓ تمتص هذه المنشآت فوائض الأموال العاطلة وتعمل على تشغيلها والمشاركة في أرباحها.

[1] بشرى عائشة ؛ عمر يوسف جميلة ، حماية الملكية الصناعية ودورها في تفعيل المقاولاتية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، علوم التسيير ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، الجزائر ، 2015-2016 ، ص 24.

- قدرتها على الإبتكار والتجديد وعلى إستيعاب التكنولوجيا المتطورة ، ويحقق فعالية الإستثمار فيها من خلال إستجابتها للتغيير مع هذه المستجدات.[1]

ب. دور المقاولاتية في الجانب الإجتماعي:

تلعب المشاريع المقاولاتية دورا كبيرا في إحتواء مشاكل المجتمع مثل البطالة والتهميش والفراغ وما يترتب عليه من آفات إجتماعية وهذا من خلال إستحداث فرص عمل جديدة ، وهذا يتم إما بصورة مباشرة بالنسبة لمستحدثي المشاريع أو بصورة غير مباشرة عن طريق إستخدام أشخاص آخرين مما يؤمن لأفراد المجتمع الإستقرار النفسي والمادي.

ويمكن التعمق أكثر حول أهمية دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية البشرية وتحسين المستوى المعيشي ومن النقاط التي تتبلور فيها هذه الأهمية نذكر:

- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس بعض المؤسسات العمومية؛
- تؤدي المشاريع المقاولاتية دورا إستراتيجيا في تحقيق مبادئ التنمية البشرية عن طريق توسيع البدائل والخيارات أمام الناس سواء من خلال تشكيلة العمل أو تشكيلة السلع والخدمات؛
- تسعى إلى توفير السلع والخدمات بأسعار رخيصة ، خلق فرص عمل للمرأة سواء من خلال العمل في المنزل أو مع الأفراد؛
- تدريب العاملين وتأهيلهم بوظائف أحسن مستقبلا حيث أنها تسمح للعمال بالقيام بمهام متعددة؛
- تنوع المهام والمسؤوليات التي يقوم بها العاملين وبذلك تتسع معارفهم وتزداد خبراتهم؛
- تعطي الفرصة للمنظمين الجدد للدخول للأسواق والظهور ، وهذا يعني فرصة أكبر لبروز أفكار منطورة وإبتكارات جديدة ، تساهم بشكل كبير في عملية التنمية ، تشجع وتساعد على التطور المهني الإيجابي للحرف والمهن.[2]

ج. دور المقاولاتية في الجانب البيئي:

بعد ما كان دور المشاريع المقاولاتية يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية أصبح وفي ظل متطلبات تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة يعمل على خلق توليفة إقتصادية وإجتماعية بيئية تكنولوجية تحقق من خلالها التنمية الشاملة ، حيث أصبحت تحتل المشاريع المقاولاتية أهمية كبيرة وتلعب دور جد محوري في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال إحتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تميز هذه المشاريع تجعل عملية جمع وتدوير القمامات

[1] أحمد عارف العساف وآخرون ، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، الطبعة 01 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، محمان ، 2010 ، ص 44-46.

[2] مصطفى محمود محمد ؛ عبد العال عبد السلام ، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، مداخلة ضمن الملتقى الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، الجزائر ، 15-14 مارس 2010 ، ص 18.

والمخلفات. والنفايات أمر سهل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المشاريع المقاولاتية تهدف إلى نشر المفاهيم والقيم الصناعية الحديثة مثل: إدارة الوقت ، الجودة العالية ، الإبداع والإبتكار ، الكفاءة.

كما أن هذه المشاريع تعتبر أحد أهم آليات التطور التكنولوجي ، من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بما يخدم المتطلبات الإقتصادية والبيئية في نفس الوقت بشكل أسرع وبتكلفة أقل كثيرا عن الشركات الضخمة ذات الإستثمارات العالية كما تساهم المشاريع المقاولاتية في تنشيط إستخدام الخامات المحلية بشكل رشيد وعقلاني وتساهم أيضا في تطوير إستخدام التكنولوجيات المحلية ورفع مستواها عبر الإحتكاك بالأسواق الخارجية وقوانين الجودة ، وتحافظ بذلك على الهوية المحلية في تنشيط ودعم الصناعات والمؤسسات ذات الطبيعة المرتبطة بالبيئة المحلية.[1]

ثانيا: معوقات المقاولاتية

بالرغم من إيجابيات المقاولاتية ، إلا أن هناك العديد من السلبيات والمخاطر التي تواجه الأعمال المقاولاتية ، والتي تجعل الكثير من الناس يخشون إقتحام هذا المجال في ضوء تفضيلهم العمل الروتيني ، الذي يحقق الأمن الوظيفي والإستقرار والحصول على مزايا الوظيفة والتمتع بالإجازات الرسمية والدخل الشهري المنتظم ، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي:

أ. **عدم إستقرار الدخل:**

حيث لا يضمن إنشاء مشروع مقاولاتي الحصول على دخل كافي وخاصة خلال المراحل الأولى من حياة المشروع ومع ضغوط الإلتزامات المالية؛

ب. **المخاطرة (خسارة الإستثمار بأكمله):**

ترتفع نسبة الفشل للمشروعات المقاولاتية وخاصة في السنوات الأولى ، لذلك وجب على المقاول أن يقوم بمجموعة من الإعتبارات التي تساعده على التعايش مع الفشل كوضع أسوء التوقعات عند الفشل ، خطة مواجهة الفشل؛

ج. **ساعات العمل الطويلة:**

يتطلب نجاح أي مشروع مقاولاتي في بداية تطبيقها ساعات طويلة من العمل الجاد تمنعهم من أوقات الراحة والإجازات الأسبوعية لتحقيق دخل مناسب؛

د. **مستوى معيشة اقل:**

[1] مشري محمد الناصر ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، دراسة حالة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية بسكرة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، علوم إقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2011-2008 ، ص 95.

يحتاج تأسيس المشروع المقاولاتي وإنتعاشه بجانب قضاء ساعات طويل من العمل إلى توفير النفقات وإستثمار أية عوائد في تنمية المشروع المقاولاتي ، مما يعني مستوى معيشة منخفض للمقاول؛

هـ. المسؤولية الكاملة:

يواجه ملاك المشروع المقاولاتي صعوبة في البحث عن ناصحين ومرشدين ، مما يعرضهم لضغط شديد وشعور كبير بالمسؤولية؛

و. الإحباط:

يتطلب إنشاء المشروع المقاولاتي تضحيات كبيرة وصبر طويل ، ولذلك فإن المشكلات التي تواجه المشروع المقاولاتي قد تؤدي إلى شعور بالقلق والإحباط في ضوء بطء النتائج المتحققة.[1]

ومنه ينقسم هذا المطلب إلى جزئين ، حيث يقوم الجزء الأول على دور المقاولاتية والتي تلعب أدوار متعددة من مختلف النواحي ، منها الجانب الإقتصادي ، بحيث تساعد المقاولاتية في تحقيق أهداف التنموية والإقتصادية للدول ، أيضا الجانب الإجتماعي وهذا لأن المقاولاتية تلعب دور كبير في معالجة مشاكل المجتمع كزيادة فئة الشباب البطالين وغيرها ، حيث أن لها فضل في خلق مناصب شغل جديدة لهذه الأخيرة ، وهناك دور بيئي للمقاولاتية ، يقتصر هذا على رفع الوعي البيئي من خلال إحتواء برامج تدريبية ونشر المفاهيم والقيم الصناعية الحديثة ... إلخ. أما بالنسبة للجزء الثاني فيقوم على معوقات المقاولاتية وهي السلبيات والمخاطر والمخاوف التي تواجه الأعمال المقاولاتية.

[1] وفاء بنت ناصر ؛ ريادة الاعمال ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الطبعة 02 ، السعودية ، 2011 ، ص 35.

المبحث الثاني: ماهية المرافقة المقاولاتية

تعتبر المرافقة المقاولاتية من أهم العناصر التي يحتاجها المقاول عند بداية إنشائه لمؤسسته ، نظرا لمختلف التحديات والصعاب التي قد تواجهه ، فهي تساعد على تجسيد مشروعه بعدما كان مجرد فكرة ، ناهيك عن دورها الفعال لتحقيق التنمية الاقتصادية ، إذ ساهمت هذه الأخيرة في التقليص من نسبة ومعدلات البطالة ، زيادة الناتج الداخلي الخام ، وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة ، خاصة السياسية والإقتصادية التي يعيشها العالم وسيتم التعرف في هذا المبحث على مفهوم المرافقة المقاولاتية ، مكونات المرافقة المقاولاتية ، مراحل المرافقة المقاولاتية ، الآليات التي تقوم عليها المرافقة المقاولاتية ، أنماط أجهزة المرافقة المقاولاتية والخدمات التي تقدمها.

المطلب الأول: مفهوم المرافقة المقاولاتية

أولا: مفهوم المرافقة المقاولاتية:

تعتبر المرافقة من أهم الآليات المبتكرة لدعم إنشاء المؤسسات بالنظر إلى كثرة التعقيدات المصاحبة لإنشائها ، فهي تعرف بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال الصغيرة ، التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط ، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى الازمة أو المساعدة.

فالمرافقة هي أسلوب لتفعيل الأجهزة والهياكل من أجل إستقبال منشئي المؤسسات الصغيرة وتقديم النصائح والإقتراحات لهم وتوجيههم حول طريقة إنشاء وتنظيم مشروعهم ، بالإضافة إلى تقديم خدمات تتناسب وشخصية وقدرات كل فرد كهيكلة المشروع قبل تقديمه لمجلس الموافقة وكفالته ، وصولا إلى تكوينهم ومتابعتهم محاسبيا.[1]

كما يعتبر التعريف الأكثر شمولا هو الذي أقترح من طرف أندري لوتاوسكي " هي: تجنيد للهياكل والإتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ.[2]

كما تعرف المرافقة على أنها إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة ، تهدف إلى دعم منشئ المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء ، وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به.

تعريف شامل للمرافقة المقاولاتية:

[1] طلبة صبرينة ، هيئات وأدوات مرافقة إنشاء المؤسسة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، علوم سياسية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2009 ، ص 13.

[2] أمال بعيط ، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

" المرافقة هي عبارة عن خدمة تقدمها هيئات مختصة تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في عملية الإنشاء والتي تعتبر مرحلة حساسة في حياة المشروع وتحتاج إلى الكثير من الخيرات من قبل المرافق ".

ثانيا: خصائص المرافقة المقاولاتية

وتتمثل في النقاط التالية:

أ. المرافقة تستلزم الإرتباط (فرد - مشروع):

وهنا يعني توافق إمكانيات وكفاءات المقاول مع نوعية المشروع الذي يحمله مما يؤذي إلى وجود توافق مستمر بين الفرد والمشروع ، ليس فقط في المرحلة الأولية لتسيير المشروع ، هذا العنصر يسمح بـ " تأمين " المقاول والمشروع معا من مختلف المشاكل المتوقعة؛

ب. المرافقة ترتكز على الشخص:

على العكس فعمل الخبراء يرتكز على الخدمات التقنية المقدمة للمشروع ، فلا يكفي تدعيم المقاول من الناحية المادية والمالية ، لأن عملية المرافقة تكون خلال فترة زمنية محددة لابد للمقاول أن يستفيد منها للتحكم بتسيير مشروعه في المستقبل البعيد؛

ج. المرافقة يجب أن تشجع إستقلالية الشخص:

حتى في حالة وجود بديل أكثر سرعة في القيام بعمليات تتبع المشروع بدلا عن المقاول (خطة العمل مثلا) والتي تقوم بعض الهيئات بمنح المقاول منهجية العمل وهذا لتحقيق إقتصاد في الوقت وهذا ماينتج عنه العديد من المشاكل مستقبلا ، وبالتالي فالمرافقة الجيدة تقتضي تركيز هيئة المرافقة على جعل حامل المشروع يفهم لماذا يجب أن ينفق بشكل معقول في إستثماراته ، وكيف يتم التحكم في الخزينة ، المدة الزمنية المثلى لتسديد الديون ... إلخ؛[1]

د. المرافقة يجب أن تتضمن تسيير الفشل:

يجب أن يكون المرافق قادرا على مصارحة المقاول الجديد إذا ما كان المشروع غير قابل للتحقيق في تلك الحالة ، فهناك فئة هشة من المقاولين تأتي بمشاريع لا يتم المصادقة عليها ، بالتالي على الهيئات المرافقة التوفر على تقنيين متخصصين يمكن أن يساعدوا هذه الفئة من المقاولين في تصحيح أخطاء مشاريعهم ، وكذا فيما يخص المشاكل المالية حيث يتوجب على المرافق العمل مع حامل المشروع على تشخيص موضوعي للحالة وإيجاد الحلول دون الدخول في مشاكل بين هيئات المرافقة التي تمثل الإقتصاد التضامني ومنظمات التمويل الرأسمالي؛

هـ. الإحترافية مهما كانت الفئة المستهدفة:

[1] محمد قوجيل ؛ محمد حافظ بوغابة ، المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة ، تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري ، مداخلة ضمن ملتقى وطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2011 ، ص 09.

هناك فئات مختلفة من المقاولين من بينها البطالين ذو التأهيل الضعيف حيث يرى المختصين أن مرافقة هذه الفئة من حاملي المشاريع تأتي من مرجعية إجتماعية حتى وإن كان المقاول يعتمد في تعامله مع حاملي المشاريع على الإستماع والفهم الجيد لأهداف المقاول يجب على المرافق إظهار جميع العناصر المرتبطة بإنشاء المشروع والكلام باحترافية كبيرة مع المقاول بهدف وضع المشروع في المكان والطريق الصحيح؛

و. المرافقة تقوم في إنجاز المشاريع على مرحلتين التخطيط والتنفيذ:

فالمرحلة الأولى يقوم بها غالبا المقاول أما التنفيذ فيعتبر نقطة الإنطلاق في المرحلة العملية التي يجب فيها وقوف الهيئة المرافقة إلى جانب المقاول منذ انطلاق النشاط وطول فترة تنفيذ المشروع.[1]

ثالثا: أسباب اللجوء إلى المرافقة المقاولاتية

هناك مجموعة من الأسباب التي تجعل المؤسسات بحاجة إلى المرافقة المقاولاتية خاصة خلال المرحلة الأولى من إنشائها ولعل من أهم هذه الأسباب ما يلي:

أ. التعقد الفني:

بحيث لايمتلك أي مشروع في بداية إنشائه الكثير من الخبرة والكفاءة التسييرية الكافية وبالتالي على منشئي المشروع الجديد التحكم في عنصرين أساسيين هما: المعرفة الجيدة بالمشروع وروح المقاولاتية؛

ب. تعقد المحيط الخارجي:

تتميز البيئة الخارجية عادة بالتغيير وعدم الثبات ، وبالكثير من التعقيدات ، وهذا ما يتطلب القيام بجهد إضافي للتنبؤ بالتغيرات البيئية بهدف الإستعداد للظروف الطارئة وتصحيح الأوضاع قبل تفاقم المشاكل؛

ج. التعقد الإداري:

غالبا ما يواجه المقاولون صعوبات إدارية خلال تنفيذ إجراءات إنشاء مؤسسة ، والمتعلقة بمختلف معاملات التسجيل ، وكذا المعاملات المتعلقة بمصالح الضرائب والتأمينات ومصالح العمل والضمان الإجتماعي وغيرها ، ويمثل ثقل كبير على المقاولين؛[2]

د. الضعف المالي:

تتسم المؤسسات المصغرة والصغيرة بالضعف المالي الناتج عن محدودية حجم الإنتاج ، وتتمثل أسباب هذا الضعف في إرتفاع التكاليف الإدارية وتكاليف التمويل وصعوبة تكوين إحتياطات مالية للنمو بالإضافة إلى محدودية الأرباح التي تحققها المشاريع المصغرة والصغيرة وتأثير الضرائب على المبالغ المتبقية؛

[1] محمد قوجيل ؛ محمد حافظ بوغابة ، مرجع سابق ، ص 10.

[2] راقي دراجي ؛ زروقي محمد الأمين ، دور المرافقة المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، مجلة الدراسات التجارية والإقتصادية المعاصرة ، المجلد 03 ، العدد 03 ، الجزائر ، 2020 ، ص 09.

هـ. الضعف القانوني والسياسي للمؤسسات الصغيرة:

الكثير من الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ناتجة عن سياسات وقوانين لا تؤخذ بعين الإعتبار خصوصية هذه المؤسسات بالإضافة إلى ذلك فهذه المؤسسات غير قادرة على تغيير هذا الوضع ، حيث أنها تشكو من ضعف القدرة على التأثير في التشريعات مثل: قوانين الضرائب وكذا ضعف القدرة على إنتزاع الحقوق والضعف السياسي بسبب غياب نقابات وجمعيات مهنية خاصة بالمؤسسات الصغيرة؛

و. هشاشة وضعف المشروعات حديثة النشأة:

من مظاهرها معدل الوفاة والفشل العالية ، فالدراسات التي أجريت تبين أن 50% منها لا تبقى لأكثر من سنة ونصف و 20% منها فقط تبقى لأكثر من 10 سنوات.[1]

ومنه نتعرف في هذا المطلب على عدة تعاريف تدور حول المرافقة المقاولاتية وأيضا الخصائص التي تقوم عليها ، بحيث يمكن أخذ كتعريف موحد للمرافقة المقاولاتية على أنها مرتبطة بالخدمات المقدمة من طرف الهيئات المرافقة من أجل مساعدة أصحاب المشاريع في مختلف الأشكال لتحقيق الإستدامة والمنفعة. أما بالنسبة لأسباب اللجوء إلى المرافقة المقاولاتية فهناك العديد منها ، معضمها تتبلور حول إفتقار المقاول للمعرفة الازمة بالمحيط الخارجي وتعقد إجراءات تجسيد المشروع على شكل مؤسسة ، كذا الصعوبات التي يمكن أن تواجه المشروع ، لهذا تعد المرافقة المقاولاتية أفضل خيار عند بدأ أي مشروع.

المطلب الثاني: مراحل المرافقة المقاولاتية والآليات التي تقوم عليها

أولا: مراحل المرافقة المقاولاتية

في هذا المطلب سنرى مختلف مراحل المقاولة وما تنطوي عليها من خطوات وتسهيلات التي تقدمها الهيئة المرافقة ، وهذا من خلال الفروع التالية:

أ. قبل البداية في تنفيذ المشروع:

إن هيئة المرافقة مكلفة بمجموعة من الصلاحيات والتي تقع على عاتقها من أجل الإضطلاع بمهمتها على أحسن وجه ، وهذه الصلاحيات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- التوجيه والتشجيع من خلال الإستقبال الجيد للمقاول ومناقشة الفكرة معه ومحاولة إثرائها معه وتحسينها ، وتشجيع المقاول بتوجيهي نحو أحسن طريقة لتنفيذ مشروعه؛

[1] راقي دراجي ؛ زروقي محمد الأمين ، مرجع سبق ذكره ، ص 10.

- دراسة المشروع من خلال جمع معلومات حول السوق والمنافسة وأذواق المستهلكين وما مدى توفر المواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج ، وإذا ما كان على المقاول أن يستردها أو إذا كان بإمكانه شراؤها محليا ، أيضا عليه تحديد تكلفة المشروع وكم يحتاج من تمويل؛
- الإعلام والتكوين المجاني إذ على الهيئة المرافقة أن توفر دورات تكوينية وورشات من أجل تحسين الرصيد المعلوماتي لدى المقاول وتجديده خاصة في مجال إستعمال التكنولوجيا من أجل تحسين الإنتاج ، وأيضا إعطائه بعض مبادئ التسيير الإقتصادي من الناحية المالية والبشرية.[1]

ب. بعد إنطلاق في تنفيذ المشروع:

لا تتوقف مهمة الهيئة المرافقة عند مساعدة المقاول المبتدئ في بلورة فكرته فقط بل تتعدى ذلك ، إذ لهذه الهيئات مهام أخرى عند الإنطلاق الفعلي في تنفيذ المشروع ، إذ عملية مرافقة المشروع تكون على مراحل عدة حتى يستطيع هذا المشروع الجديد البدء في العمل والإستمرار ، نذكر من بين هذه المهام أهمها وهي:

- التشجيع والرقابة حيث تشجع المقاول على البدء في تنفيذ المشروع من خلال دراسة ملفه ونصحه حول التحسينات الممكن القيام بها على مشروعه ، ومراقبة مدى التزامه بشروط هيئة المرافقة حتى يحصل على التمويل؛
- المتابعة والتقييم لكل مرحلة من مراحل إنشاء المؤسسة لمعرفة المشاكل التي تواجه المقاولة ومحاولة معالجتها ، كما يمكن حتى التنبؤ بمشكلة وتساعد الهيئة المرافقة المقاول على تجاوزها؛
- وضمان المخاطر إذ لكل هيئة صندوق خاص بالتأمين حتى يتم التحيط من مختلف المخاطر التي يمكن أن تواجه المقاولة.

تتميز هذه المرحلة بمجموعة من الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة تتمثل فيما يلي:

- ✓ **إعداد وتشكيل ملف إنشاء المشروع:** يتمثل في خطة عمل تتضمن تقديم صاحب المشروع؛ وصف المشروع ، وصف السلعة أو الخدمة ، السوق ، رقم الأعمال ، الوسائل التجارية ، وسائل الإنتاج؛
- ✓ **الملف المالي:** جدول حسابات نتائج تقديري ، الإحتياج في رأس المال العامل ، خطة التمويل مخطط الخزينة ، الرسم على القيمة المضافة TVA ، عتبة المردودية؛
- ✓ **البحث عن الوسائل المالية:** (قروض ، إعانات ، مساعدات ، ... إلخ)؛
- ✓ القيام بالخيارات الجبائية ، الإجتماعية ، والقانونية؛
- ✓ والمرافقة يمكن أن تصل إلى غاية المساعدة في تخطيط وإنجاز خطوات إنشاء المشروع.

[1] جواد نبيل ، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الطبعة 04 ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2007 ، ص 188.

إن هذه الخدمات المذكورة موجودة في أغلب هياكل الدعم والمرافقة ، إلا أن تنظيم هذه العمليات يختلف من هيئة لأخرى ، فهناك بعض الخدمات التي يمكن أن تقدم لحاملي المشاريع بشكل فردي أو جماعي في حالة التدفق الهائل لحاملي المشاريع ، وفي هذه الأخيرة يتم تحقيق الحد الأدنى من الأبعاد الفردية (الخصوصية) ، وذلك في شكل مواعيد فردية مع حاملي المشاريع.

وهناك إختلاف أيضا في الوقت المخصص لحامل المشروع ومدة تركيب المشروع فهناك بعض الهيئات التي تخصص من عدة ساعات إلى مدة محدودة بالنسبة للمشاريع البسيطة حيث تتراوح مدتها المتوسطة في حدود 10 ساعات ، أما بالنسبة للمشاريع الأكثر تعقيدا يمكن أن تصل من 30 إلى 40 ساعة ومدة تركيب المشروع تكون خلال 15 يوم كحد أدنى ويمكن أن تصل إلى غاية سنة كاملة.[1]

ج. بعد الإنتهاء من تنفيذ المشروع:

تهتم الهيئات المتخصصة في الدعم المالي كثيرا بهذه العملية ، والسبب في ذلك بدون شك هو محاولة التحقق من إمكانية إسترجاع الأموال المقروضة ، وعموما تتضمن المتابعة بعد الإنشاء مواعيد شهرية مع صاحب المشروع طوال السنتين الأوليتين ، يتم فيها بحث العناصر التالية:

- **التسيير:** الخزينة ، الوضعية المالية ، تشكيل لوحة قيادة مالي؛
- **الجانب التجاري:** البحث عن الزبائن ، الإتصال؛
- **الرؤية الإستراتيجية؛**
- **وأسئلة مختلقة:** العقود ، المناقصات ... إلخ.

وفي حالة وجود بعض المشاكل المحتملة في بعض المشاريع ، يتم تنظيم مواعيد دورية مع صاحب المؤسسة لحل هذه المشاكل.

وهناك بعض الهيئات تقوم بتنظيم إجتماعات إعلامية كل شهرين أو ثلاثة أشهر يقوم بتنشيطها مختصون ، تتمحور حول تسيير المؤسسات الصغيرة ، طرق التوظيف ، تأمين الممتلكات والأشخاص ، الإعفاءات ، ... إلخ.[2]

ثانيا: آليات المرافقة المقاولاتية

تتمثل أبعاد المرافقة المقاولاتية في العناصر التالية:

أ. الإستقبال والتوجيه:

[1] جمال بوكروشة ، أثر آليات الدعم على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقبة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، علوم إقتصادية ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، الجزائر ، 2012-2013 ، ص 33.

[2] جمال بوكروشة ، مرجع سابق ، ص 35.

ويمثل أول عنصر في المرافقة المقاولاتية إذ يسمح بالتعرف على حاملي المشاريع من حيث بعض المتغيرات الشخصية كالسن والتكوين الجامعي ، بالإضافة إلى التعرف على طبيعة المشاريع والأفكار التي يحملونها ويطمحون إلى تجسيدها؛

ب. الإستشارات:

ويتم تقديمها في جميع الجوانب التي تهم حاملي المشاريع سواء القانونية أو التسييرية أو التقنية ... إلخ؛

ج. التكوين:

يعرف التكوين على أنه مجموعة الأنشطة البيداغوجية التي تهدف إلى الإنتقال من وضع إلى وضع آخر أحسن ، عن طريق إكتساب الفرد أو الجماعة مجموعة من المهارات والقدرات والأفكار التي تساهم في تنمية معارفهم؛

د. التدريب:

يمثل التدريب عنصرا هاما في عملية المرافقة كونه يسمح بتنمية المهارات والقدرات بما يتوافق مع طبيعة العمل ، إذ يعرف التدريب على أنه تلك الطرق المنظمة والمخططة التي يتم من خلالها تغيير سلوك ومعارف ودافعية الموظفين من أجل تحسين التوافق بين خصائصهم وقدراتهم وبين متطلباتهم الوظيفية؛

هـ. الخبرة:

يقدم الخبراء المقاولين تشكيلة متنوعة من خدمات المرافقة كل حسب مجال إختصاصه (خبير محاسب ، خبير قانوني ... إلخ) ، يكتسب المقاول من خلالها معارف ومهارات تساعده على إتخاذ القرارات المناسبة لكن لا يفرض الخبير على المقاول تنفيذ ما ورد في تقريره من إقتراحات وحلول محتملة فيبقى على المقاول العمل بتلك المقترحات أو رفضها.[1]

ومنه يتضح في هذا المطلب أن للمرافقة المقاولاتية بعض المراحل التي تقوم عليها وترتكز خلال أهم فترات المشروع ، بحيث تقوم المرحلة الأولى " قبل البداية في تنفيد المشروع " على الإستقبال الجيد للمقاول وتوجيهي نحو السير الحسن لتجسيد مشروعه ، أما المرحلة الثانية " بعد إنطلاق في تنفيد المشروع " يمكن أن تلخص كالآتي: التشجيع ، الرقابة ، المتابعة ، التقييم وضمان المخاطر التي تقف في طريق المقاولة ، أما المرحلة الأخيرة " بعد الإنتهاء من تنفيد المشروع " تقوم عموما على المتابعة بعد إنشاء المشروع خلال السنوات الأولى. ونرى أيضا الآليات التي ترتكز عليها هذه المرافقة والتي تكون قائمة على الإستقبال والتوجيه ، الإستشارات ، التكوين ، التدريب والخبرة.

[1] لويزة بوالشعير ؛ فاتح مرزوق ، دور المرافقة المقاولاتية في بناء القدرات التنافسية لحاملي المشاريع بالحاضنة التكنولوجية بسيدي عبد الله ، مجلة الباحث الإقتصادي ، المجلد 08 ، العدد 02 ، جامعة الجزائر ، 2020 ، ص 49.

المطلب الثالث: أنماط أجهزة المرافقة والخدمات التي تقدمها

أولا: أنماط أجهزة المرافقة

تشير كاثرين ليجير جارنيو (Catherine Leger Jarniou) إلى أن المؤسسات التي تستفيد من دعم تستمر لفترة أكبر من المؤسسات الأخرى ، ولهذا للدعم الأثر الإيجابي أيضا على تطور مردودية المؤسسات ، وهذا ما أدى إلى تنامي عدد وأشكال هيئة المرافقة على المستوى العالمي ، وبدعم من طرف الهيئات المحلية. ويمكن أن تكون هذه المرافقة مهنية أو غير مهنية (مثل العائلة والأصدقاء) التي عادة ما تأتي في المرتبة الأولى. يمكن أن تأخذ المرافقة أشكال متعددة حسب مصدرها ، وطبيعتها ومستوى تدخلها ، ومدتها والقطاع الذي تهتم به ، ويمكن حصر أهم الفاعلين في المرافقة في العديد من الهيئات ، نذكرها كما يلي:

أ. الدولة والهيئات المحلية:

تجد حاليا أن الدول المتطورة تشهد حركة واسعة للمساعدات المالية ، وتنظيم المسابقات ، ومنح تسهيلات مختلفة من أجل مساعدة المنشئ . أما في الدول النامية فيبقى هذا الموضوع تقريبا نظريا فقط نتيجة لتأخر تطبيق القرارات الوزارية ، وغياب إستراتيجية عامة تعنى بالمؤسسات المصغرة والصغيرة ، والتي قد تظهر في شكل إضطرابات ناتجة عن عدم التكوين الجيد للأعوان المعنيين بالمرافقة؛

ب. التنظيمات المالية:

تلعب التنظيمات المالية دورا هاما فيما يتعلق بالدعم المالي والإستشاري ، فهي تساهم في إنجاز الملفات المالية والدراسات اللازمة لحاملي المشاريع وأيضا في مجال منح القروض إضافة إلى ذلك توجد مؤسسات رأس المال المخاطر ، والتي عادة ما تمنح أموالا للمؤسسات الجديدة التي تتميز بقدرة عالية على النمو ، رغبة في الحصول على أرباح عالية مستقبلاً؛

ج. حاضنات المؤسسات:

حسب المجلس الأوروبي حاصلة المؤسسات هي عبارة عن مكان يلجأ إليه حاملي إنشاء فكرة بقاء هذه المؤسسات ، مما يسهم بشكل كبير في التنمية المحلية ، وهدفه هو رفع وخلق مناصب للعمل ، ويأتي في درجة أقل جدب الإهتمام نحو التوجهات التكنولوجية؛

د. مشتلة المؤسسات:

تعتبر مشتلة المؤسسات أحد أجهزة المرافقة المكملة لدور ومهام الحاضنات. وتعرف على أنها الهيئة التي تهتم باستقبال وإستضافة حاملي المشاريع في المراحل الأولى من حياة المؤسسة (عادة الأربع سنوات الأولى) أي بعد إنشائها. وتتكفل المشتلة بمرافقة حامل المشروع ، وتوفير الخدمات الإستشارية ، إضافة إلى مهمة إستضافة

المؤسسة. وبذلك تختلف الحاضنة عن المشتلة في كون الأولى تتكفل بإستقبال ومرافقة حاملي المشاريع والأفكار عند قيامهم بإنشاء مؤسساتهم ، أما الثانية فيتمثل دورها في إستضافة المؤسسات المنشأة حديثا؛[1]

هـ. نزل المؤسسات:

قد تصل مهلة إنشاء مؤسسة وإستقرارها الفعلي خمسة عشرة سنة ، لهذا تقوم المشتلة باستعمال طريقة الإيجار المؤقت (عادة خلال كل 23 شهر) حتى تتجنب خطر بيع أو التصرف في المحلات من طرف المؤسسات التي تم إستضافتها ، لهذا جاء نزل المؤسسات الذي يقوم بإمضاء عقد إيجار عادي (عادة لفترة 48 شهر) مع المؤسسة التي تخرج من المشتلة مع متابعة مرافقتها . كما يوجد نمط آخر من أجهزة المرافقة والشبيه للمشاتل يعرف بمراكز الأعمال التي تعبر عن مراكز لتوطين المؤسسات الجديدة ، وتمنح خدمات مختلفة مثل الهاتف والفاكس ... إلخ ، إضافة إلى توفير أماكن جديدة لإقامة مؤسسات جديدة ، وتختلف هذه المراكز عن المشاتل في كون هدفها الأساسي هو الربح ، وتتطلب بذلك تسديد إيجار معتبر من قبل المؤسسات المستضافة ، يتناسب وهذه الأماكن؛

و. المنظمات غير الحكومية:

تعرف المنظمات غير الحكومية على أنها " علاقات تجمع بين فاعلين غير تابعين للحكومات " تهدف هذه المنظمات أساسا إلى تحقيق التنمية. أما المنظمات غير الحكومية الخاصة بدعم المؤسسات الصغيرة فهي تنظيم مسجل رسميا ومعرف بوضوح يجمع فئة من الأفراد أو الجمعيات العمومية. وتتميز بعدم وجود عقد تأسيسي على أنها هيكل حكومي رسمي ، وأنها لا تهدف للربح المادي ، كما أنها تدفع بكل جهودها من أجل تنمية القطاع الخاص ، وروح المبادرة ، إضافة إلى إسهامها في تحويل التكنولوجيا والتجديد من الدول المتقدمة إقتصاديا إلى الدول التي هي في إطار الإقتصاد الإنتقالي ، وإلى دول العالم الثالث؛

ز. الإفراق:

يعتبر الإفراق أحد الأشكال الجديدة التي بدأت تأخذ موقعها في مجال مرافقة المؤسسات الصغيرة ، إذ يتمثل في قيام مؤسسة ما يدفع عمالها إلى إنشاء مؤسساتهم الخاصة ، ومنحهم مساعدات مالية ودعم إمدادي ، إضافة إلى متابعة المؤسسة الجديدة ، مع الحق في الرجوع إلى الوظيفة في حالة الفشل؛

ح. الامتياز التجاري:

يعبر الإمتياز التجاري عن إمكانية قيام صاحب المشروع بإنشاء مؤسسة تنشط في قطاع ما ، من خلال الإستفادة من قوة مؤسسة قديمة ، حيث يستفيد أساسا من إستغلال علامة تجارية جد معروفة لدى الزبائن وأيضا لدى البنوك ، ومن كل الآثار الإيجابية الناتجة عن هذا النوع من العقود (الشهرة والسعر ، وأثر التعاضد

[1] مسيخ ايوب ، دور المرافقة المقاولاتية في تعزيز روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، المجلد 02 ، العدد 29 ، جامعة زيان عاشور ، جلفة ، الجزائر ، 2017 ، ص 242.

، والتجديد ، والمهارات ، ... إلخ). إضافة إلى الحصول على الحماية من المنافسة في منطقة تواجد المؤسسة الجديدة.[1]

ثانيا: الخدمات التي تقدمها المرافقة المقاولاتية

ترتكز خدمات المرافقة المقاولاتية على ثلاثة محاور أساسية:

أ. الدعم المالي:

هذه الهيئات تختص أساسا في معالجة مشكل عدم كفاية الأموال اللازمة عند إنطلاق المشاريع ، حيث تمثل هذه النقطة عائق كبير أمام الشباب الطامحين إلى إنشاء مؤسسات صغيرة وبالتالي يمكن أن توفر هذه الهيئات تسهيلات جيدة للحصول على تمويل الاستثمارات الجديدة وإستثمارات التوسع وغيرها؛

ب. شبكات النصح والتكوين:

هناك الكثير من خدمات النصح والتكوين الخاصة أو العامة تقدمها غرف التجارة وغرف الحرف ، وغرف التسيير ، والهدف منها حصول المقاولين الشباب على تكوين في مجال إنشاء وتسيير المؤسسات المصغرة والصغيرة وغيرها؛

ج. الدعم اللوجستي:

تهدف بعض هيئات الدعم إلى توفير مقرات لنشاط المؤسسات الصغيرة في محلات متاحة وخلال فترات زمنية محدودة وخدمات إدارية مختلفة وذلك بشروط تحفيزية أقل تكلفة ، بالإضافة إلى تقديم بعض النصائح البسيطة والمعقدة حسب المشروع وتقوم بهذه العمليات من خلال الإنفتاح على جميع شبكات الأعمال والهيئات الحكومية المختلفة لتدعيم هذه الهيئات.[2]

ومنه نرى من خلال هذا المطلب أن هناك العديد من أنماط أجهزة المرافقة وتمتاز كل واحدة منها بأسلوب مرافقة مختلف عن الأخرى ، على الرغم من ذالك إلا أن لها أثر مشترك وهو تطوير مردودية المؤسسات. أما بالنسبة للخدمات التي تقدمها هذه الأجهزة فلكل واحة منها خدمات معينة بحسب مصدرها ، وطبيعتها ومستوى تدخلها والقطاع الذي تهتم به ، بحيث تقوم على ثلاث محاور أساسية وهي الدعم المالي ، شبكات النصح والتكوين والدعم اللوجستيكي.

[1] مسيخ اسوب ، مرجع سبق ذكره ، ص 243.

[2] بن حبيرش سعاد ، المرافقة المقاولاتية وأثرها على إنشاء المؤسسات الصغيرة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2015-2016 ، ص 03.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في ضمن هذا الفصل إلى المفاهيم الأساسية حول المقاولاتية ، حيث تم التوصل بأن لها أهمية بالغة في الإقتصاد العالمي بصفة عامة والإقتصاد الوطني بصفة خاصة ، حيث تهدف المقاولاتية إلى خدمة السوق ، تحقيق المكاسب المالية ، تعظيم الربح والمنفعة الإجتماعية ، كذلك نرى دور المقاولاتية في مختلف الأوجه والمعوقات التي تقف في طريقها.

إضافة إلى هذا تم إستعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالمرافقة المقاولاتية وخصائصها وكذا أسباب اللجوء إليها ، المراحل التي تمر بها وما تقدمه من آليات كالإستشارات والتكوين والتدريب ، وأخيرا تم إبراز أنماط أجهزة المرافقة وكذالك الخدمات التي تقدمها من دعم مالي وشبكات النصح والتكوين والدعم اللوجستيكي.

الفصل الثاني:

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية مستغانم

تمهيد:

تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى تطوير المؤسسات المصغرة ، نظرا لدورها في تنمية الإقتصاد الوطني ، وكذلك على المستوى الإجتماعي بخلقها لمناصب العمل والتقليل من البطالة وذلك من خلال إعتمادها على عدة هياكل ومؤسسات تهتم خصيصا بمرافقة المؤسسات المصغرة في مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي وتساهم في ترقيتها وتعد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من أهم هذه الهياكل.

وسيتم عن طريق هذا الفصل دراسة الوكالة من خلال فرعها بولاية مستغانم وفق المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
- المبحث الثاني: دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم في تشجيع المقاولاتية

المبحث الأول: ماهية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تعد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية واحدة من أهم الهيئات التي تساهم في تطوير نشاط المؤسسات المصغرة وبالتالي تنمية الإقتصاد الوطني وسيتم التعرف في هذا المبحث على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، المهام التي تسير عليها الوكالة والهيكل التنظيمي الذي تقوم عليه.

المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

أولا: نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 والموافق ل 08 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي.[1]

حيث كانت تعرف بتسمية " الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب " (ANSEJ) ثم أصبحت تحمل تسمية " الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية " (ANADE) ، حسبما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ، ويغير تسميتها.[2]

ثانيا: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تعرف الوكالة على أنها هيئة عمومية ذات طابع خاص ، تعمل تحت وصاية مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة.

تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة إقتصادية ، يهدف إلى مرافقة الشباب ذوي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات.

تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي ، وتمنح إعانات مالية وإمتيازات جبائيه خلال كل مراحل المرافقة.

تضم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 51 وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني وكذا العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى.

وفيما يلي شروط التأهيل للإستفادة من الجهاز:

- أن يكون سن الشاب يتراوح بين 18 و 55 سنة؛

[1] المادة 01 من المرسوم التنفيذي 96- 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الصادرة في 11 سبتمبر 1996 ، ص 12.

[2] المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 ، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها ، الجريدة الرسمية رقم 70 ، الصادرة في 25 نوفمبر 2020 ، ص 09.

- أن تكون لديه مؤهلات مهنية تتلائم مع المشروع المراد إنشاؤه؛
- أن يقدم الشاب مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق أحد صيغ التمويل المختارة؛
- أن لا يكون الشاب قد إستفاد من إعانة لإستحداث نشاط ما من مختلف أجهزة الدعم.

المطلب الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تسهر الوكالة على إنجاز بعض المهام وهي كما يلي:

- ✓ تشجع إستحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الإستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي إحتياجات السوق المحلي و/أو الوطني؛
- ✓ تسهر على عصرنة وتوحيد معايير إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها؛
- ✓ تعد وتطور أدوات الذكاء الإقتصادي وفق نهج إستشرافي ، بهدف تنمية إقتصادية متوازنة وفعالة؛
- ✓ تعمل على عصرنة ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز إستحداث المؤسسات المصغرة؛
- ✓ تشجع تبادل الخبرات من خلال برامج المنظمات والهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية المختصة في دعم المقاولاتية وترقية المؤسسات المصغرة؛
- ✓ تتولى تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة؛
- ✓ إعداد خارطة النشاطات والمشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية بغرض إنشاء بنك المشاريع؛
- ✓ تشجيع إستحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الإستثمار المتاحة من طرف مختلف القطاعات والشركاء؛
- ✓ عصرنة ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز إستحداث المؤسسات المصغرة وتكوين الإطارات حسب المستجدات؛
- ✓ تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة؛
- ✓ تحسيس ونشر ثقافة المقاولاتية؛
- ✓ تقديم النصح والدعم المالي لحاملي المشاريع؛
- ✓ مرافقة الشباب حاملي فكرة مؤسسة حتى تجسيدهم الفعلي لمشاريعهم؛
- ✓ تطوير المهارات التقنية ومهارات التكوين لدى مسيري المؤسسات المصغرة؛
- ✓ ضمان المرافقة والمتابعة الدورية للمؤسسات المصغرة من أجل ديمومتها.[1]

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

فيما يلي الشكل رقم (02) يوضح الهيكل التنظيمي الذي تسير عليه للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

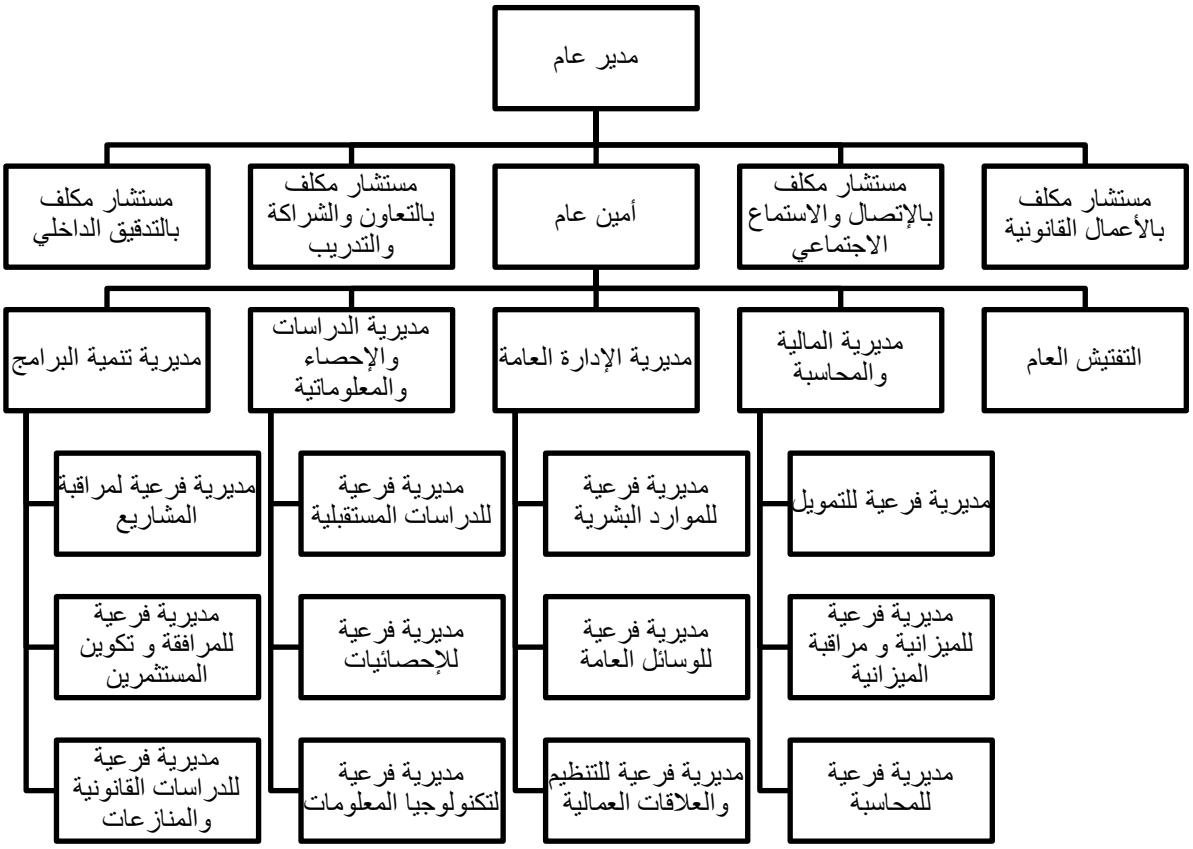

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم.

وفيما يلي توضيح لمهام بعض المصالح:

ا. مديرية فرعية لمراقبة المشاريع:

تقوم بمراقبة المؤسسة بعد المباشرة في نشاطها وتضمن أن تحقق أهدافها (توفير مناصب شغل جديدة ، تحقيق الربح وضمان البقاء ... إلخ)؛

ب. مديرية فرعية للمرافقة وتكوين المستثمرين:

تعمل على تأهيل وتدريب الشباب أصحاب المشاريع خلال دورات تكوينية في عدة مجالات (قانونية ، جبائية ، تسويقية ومالية ... إلخ) وتقوم بمتابعة ومرافقة أصحاب المشاريع إلى غاية بداية نشاط المؤسسة؛

ج. مديرية فرعية للدراسات القانونية والمنازعات:

العمل على تحصيل الديون بجميع الوسائل ، وكذا مراقبة ومتابعة المستفيدين والتأكد من عدم قيامهم بأي تجاوزات ومخالفات قانونية ، وفي حالة حدوثها فهذه المصلحة هي المسؤولة بإسم فرع الوكالة بتسوية النزاعات والخلافات بين الفرع والمستفيدين؛

د. مديرية فرعية للتمويل:

تشرف على تمويل المشروع المرافق من طرف الوكالة بعد مرحلة الإنشاء القانوني للمؤسسة.[1]

[1] مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم في تشجيع المقاولاتية

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من أهم هيئات مرافقة المؤسسات المصغرة ، نظرا إلى مساهمتها الكبيرة في تطور هذا النوع من المؤسسات من خلال الخدمات والإمتيازات التي تمنحها في إطار ترقية المؤسسات المصغرة وسيتم التعرف في هذا المبحث على الإمتيازات الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم ، مراحل المرافقة المقاولاتية المقدمة من طرف هذه الوكالة والتطرق إلى حصيلة نشاطات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم خلال الفترة 2017 - 2021.

المطلب الأول: الإمتيازات الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم

تنقسم الإمتيازات التي تقدمها الوكالة إلى ثلاث أصناف وتشمل في:

أولا: إعانات المالية

وتقوم الإعانات المالية على ما يلي:

أ. التمويل الثلاثي:

هذا النوع من التمويل يشمل البنوك أو المؤسسات المالية ويتكون من:

- المساهمة الشخصية للشاب المستثمر؛
- قرض غير مكافئ (بدون فوائد) تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؛
- قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشاب ذوي المشاريع.

فيما يلي الجدول رقم (02) يوضح الهيكل المالي للتمويل الثلاثي الذي تسير عليه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم:

الجدول رقم (02): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

التمويل الثلاثي					
قيمة الإستثمار	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة أناد)	البنك
حتى 10.000.000 دج	البطالين والطلبة	كافة المناطق	%05	%25	%70
	الغير بطالين	مناطق الجنوب	%10	%20	%70
		مناطق الهضاب والمناطق الخاصة	%12	%18	%70
		بقية المناطق	%15	%15	%70

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم.

ب. التمويل الثنائي:

هذا النوع من التمويل لا يشمل البنوك أو المؤسسات المالية ويتكون من:

- المساهمة الشخصية للشاب المستثمر؛
- قرض غير مكافئ (بدون فوائد) تنمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

فيما يلي الجدول رقم (03) يوضح الهيكل المالي للتمويل الثنائي الذي تسيير عليه للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم:

الجدول رقم (03): الهيكل المالي للتمويل الثنائي

التمويل الثنائي		
قيمة الإستثمار	**المساهمة الشخصية**	**قرض بدون فائدة (وكالة أناد)**
حتى 10.000.000 دج	%50	%50

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم.

ج. التمويل الذاتي:

هذا النوع من التمويل يتكون من المساهمة الشخصية للشاب المستثمر بنسبة 100% .

فيما يلي الجدول رقم (04) يوضح الهيكل المالي للتمويل الذاتي الذي تسيير عليه للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم:

الجدول رقم (04): الهيكل المالي للتمويل الذاتي

التمويل الذاتي	
قيمة الاستثمار	**المساهمة الشخصية نقدا أو عينا**
حتى 10.000.000 دج	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم.

أما بالنسبة لمدة تسديد القروض فيتم ذلك بحسب ما هو موضح في الجدول رقم (05):

الجدول رقم (05): مدة تسديد القروض بالنسبة للإعانات المالية

	القرض البنكي	**القرض الغير المكافئ**
مدة التأجيل أو الإجراء لتسديد القرض	سنة ونصف	- 05 سنوات (التمويل الثلاثي) - 06 أشهر (التمويل الثنائي)
مدة تسديد القرض	05 سنوات	05 سنوات

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم.

عند الضرورة يمكن لحاملي المشاريع الإستفادة من قرض إضافي غير مكافئ تصل قيمته إلى 500.000 دج للتكفل بإيجار المحل على مستوى الموانئ المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات باستثناء الأنشطة غير المقيمة ويمنح هذا القرض عندما يلجأ الشاب أو الشباب ذوي المشاريع إلى التمويل البنكي في مرحلة إحداث النشاطات.

يمكن للشباب ذوي المشاريع ، الإستفادة من قرض إضافي غير مكافئ للإستغلال بصفة إستثنائية تصل قيمته إلى مليون دينار (1.000.000 دج).

في حالة الضرورة وبصفة إستثنائية ، يمكن للشباب ذوي المشاريع الإستفادة من إعادة تمويل مؤسساتهم المتعثرة وفق صيغة التمويل الثلاثي.

ثانيا: الإمتيازات الجبائية

تنقسم الإمتيازات الجبائية إلى مرحلتين:

أ. **مرحلة الانجاز:**

وتتمثل فيما يلي:

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للإكتسابات العقارية الخاصة في إطار إنشاء نشاط صناعي؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار الخاص بمرحلتي الإنشاء والتوسيع بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي؛

لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا إذا كانت تشكل الأداة الرئيسية للنشاط.

- تطبيق نسبة مخفضة بـ 5 % تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الإستثمار.

ب. **مرحلة الإستغلال:**

وتتمثل فيما يلي:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة 03 سنوات ، 06 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع ، إبتداءا من تاريخ إتمامها؛
- الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو حسب الحالة (IBS , IRG أو TAP) ، لمدة 03 سنوات ، 06 سنوات أو 10 سنوات ، حسب موقع المشروع ، إبتداءا من تاريخ الإستغلال؛
- عند إنتهاء فترة الإعفاء المذكورة في المطة الثانية ، يمكن تمديدها لسنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة.

في حالة عدم إحترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الإمتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها.

ثالثا: إمتيازات أخرى

يستفيد الشاب أو الشباب ذوي المشاريع بلا مقابل من:

- في حالة الضرورة وبصفة إستثنائية ، يمكن للشباب ذوي المشاريع ، الإستفادة من إعادة تمويل مؤسساتهم المتعثرة وفق صيغة التمويل الثلاثي ، وتحدد المؤسسات المصغرة المتعثرة وشروط وكيفيات إعادة تمويلها بموجب قرار وزاري مشترك بين وزير المالية والوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة؛

- يمكن للشباب ذوي المشاريع الإستفادة من قروض غير مكافئة للإستغلال لا تتجاوز مليون دينار وتحدد شروط وكيفيات الإستفادة من هذا القرض بموجب قرار وزاري مشترك بين وزير المالية والوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة؛
- يستفيد الشباب ذوي المشاريع دون مقابل ، من المساعدة التقنية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومن إستشارتها ومرافقتها ومتابعتها؛
- يستفيد الشباب ذوي المشاريع من برامج التكوين التي تنجزها أو تطلبها الوكالة؛
- يمكن للشباب ذوي المشاريع الإستفادة من محلات في مناطق نشاط مصغرة متخصصة ومجهزة بصيغة الإيجار ، بالنسبة لنشاطات إنتاج السلع والخدمات.[1]

المطلب الثاني: مراحل المرافقة المقاولاتية التي تسيرعليها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم

تمر عملية المرافقة المقاولاتة التي تقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بعدة مراحل من شأنها أن ترافق الشاب في الخطوات الأولى نحو إعداد مشروعه الخاص ومتابعته حتى بعد الإنطلاق في النشاط إلى أن يتوسع ليصبح مؤسسة صغيرة وتتمثل هذه المراحل في ما يلي:

أ. فكرة المشروع:

إن فكرة المشروع يجب أن تكون نتيجة الدراسة والتقصي الناجع لفرص الإستثمار وكذا توافقها مع مؤهلات الشاب (العلمية أو المهنية) وقدراتكه على تجسيدها؛

ب. التسجيل عبر الموقع الإلكتروني:

بعد تعيين المشروع المراد إنشائه وكذا العتاد الواجب إقتنائه ، يمكن للشاب الدخول إلى الموقع الإلكتروني للوكالة " promoteur.anade.dz " قصد مباشرة عملية التسجيل الإلكتروني عبر إدراج كافة البيانات المتعلقة بشخصه ، شركائه إن وجدوا ومؤسسته؛

ج. إستقبال وتوجيه:

يتم إستقبال الشاب لأول مرة من طرف الوكالة وتقدم نصائح وتوجيهات التي من شأنها أن توضح الإجراءات الازمة من أجل البدء في إعداد المشروع؛

د. محادثات فردية:

بعد إتمام مرحلة الإستقبال والتوجيه تبدأ مرحلة التعمق في دراسة المشروع وعملية إنجاز مخطط الأعمال بعد دعوة الشاب من طرف الوكالة ، بمعية الإطار المكلف بمرافقة المشروع من خلال محادثات فردية من أجل جمع كل المعلومات اللازمة فيما يخص:

[1] مرجع سبق ذكره.

- العتاد المراد إقتنائه؛
- مقر النشاط ولا سيما محيط المؤسسة المصغرة المراد إنشاؤها؛
- دراسة السوق؛
- إختيار التقنيات؛
- الموارد البشرية؛
- الدراسة المالية.

هـ. إعداد المشروع:

بعد جمع المعلومات اللازمة حول المؤسسة المصغرة ، تتم عملية تطبيق مخطط الأعمال والقيام بالإجراءات الازمة من أجل إعداد المشروع؛

و. تكوين صاحب المشروع:

يجب على الشاب إتباع تكوين فيما يخص تقنيات تسيير المؤسسة المصغرة ، الذي تتكفل به الوكالة داخليا عن طريق مكونيها؛

ز. المصادقة على المشروع من قبل لجنة إنتقاء وإعتماد وتمويل المشاريع:

خلال هذه المرحلة يقوم الشاب بعرض مشروعه أمام لجنة إنتقاء وإعتماد وتمويل المشاريع ، لدراسته والفصل فيه سواء بالقبول أو التأجيل أو الرفض المعلل كالتالي:

- **حالة القبول:** إيداع الملف الإداري والمالي؛
- **حالة التأجيل:** يجب رفع التحفظات الموضوعة من طرف اللجنة من أجل إعادة عرض المشروع مرة أخرى أمام اللجنة؛
- **حالة الرفض:** يمكن تقديم طعن لدى الملحقة في غضون 15 يوما بعد الحصول على قرار رفض اللجنة.

ح. موافقة البنك:

يودع الملف لدى البنك فيما يخص التمويل الثلاثي من طرف ممثل الوكالة للحصول على الموافقة البنكية؛

ط. الإنشاء القانوني للمؤسسة:

بعد الحصول على الموافقة البنكية ، الشاب ملزم بالقيام بالإنشاء القانوني للمؤسسة المصغرة؛

ي. تمويل المشروع:

بعد الإنشاء القانوني للمؤسسة المصغرة وإتمام الإجراءات تقوم الوكالة بتمويل المشروع؛

ك. الانطلاق في النشاط:

بعد تمويل المشروع من طرف الوكالة وإتباع كل الإجراءات المعمول بها بخصوص هذه المرحلة ، يجب على الشاب الحصول على العتاد وتركيبه لمباشرة النشاط؛

ل. متابعة النشاط:

تقوم الوكالة بمتابعة النشاط وتقديم المرافقة الضرورية في حالة ما إذا واجه الشاب صعوبات في تسيير المؤسسة المصغرة وضمان أفضل النتائج إلى أن تتوسع لتصبح مؤسسة صغيرة.[1]

المطلب الثالث: حصيلة نشاطات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم خلال الفترة 2017 - 2021

يوضح هذا المطلب حوصلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لفرع مستغانم لعدة معايير ومؤشرات من بينها القطاعات الممولة ، مناصب العمل المستحدثة ، عدد المؤسسات التي تم تمويلها في الفترة 2017-2021 من خلال الجدول الموالي:

[1] مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (06): المؤسسات المصغرة المرافقة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم خلال 2017

القطاع	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المقبولة	عدد الملفات المتحصلة على الموافقة البنكية	عدد الملفات الممولة	عدد مناصب الشغل المستحدثة
الفلاحة	33	27	17	19	39
الصيد	0	0	0	0	0
الأشغال العمومية	13	11	9	11	24
الهيدروليك	1	1	1	0	0
الصناعة	4	4	0	4	8
الخدمات	36	25	21	21	32
الحرف	17	9	9	9	14
النقل	0	0	0	0	0
المجموع	104	77	57	64	117

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم.

حسب معطيات الجدول يتضح لنا أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم في سنة 2017 ساهمت في إنشاء 64 مؤسسة مصغرة من بين 77 ملف أي بنسبة 83% من مجموع الملفات المودعة ، تتوزع المؤسسات حسب القطاعات وفق التالي:

يحتل قطاع الخدمات المراتبة الأولى بـ 21 مؤسسة أي بنسبة 32% ، يضم هذا القطاع العديد من الأنشطة أغلبها خاص بالإعلام الآلي ، الأكل السريع ، ويحظى باهتمام المستفيدين نظرا لتميزه بسهولة الإجراءات والربح السريع ، أما في المرتبة الثانية نجد قطاع الفلاحة حيث تم تمويل 19 مؤسسة مصغرة بنسبة 30% من مجموع المشاريع التي إستفادة من دعم ومرافقة الوكالة لها ، وتكون أغلبية إحتياجات هذا القطاع تخص المعدات والآلات الزراعية ويليه قطاع الأشغال العمومية الذي إحتل المرتبة الثالثة بـ 11 مؤسسة مصغرة أي 17% من إجمالي المؤسسات الممولة ، يعد هذا القطاع إستراتيجي وحساس في التنمية الاقتصادية. بينما يحتل قطاع الحرف المرتبة الرابعة بـ 9 مؤسسات أي ما يعادل نسبة 14% من مجموع المؤسسات المصغرة الممولة حيث تتمحور حاجيات هذا القطاع حول التمويل الخاص لشراء المواد الأولية ، ثم يأتي قطاع الصناعة بـ 4 مؤسسات مصغرة فقط من أصل 64 مؤسساة منشأة أي بنسبة 6% من المجموع وهو نفسه عدد الملفات المودعة حيث تم قبول جميع الملفات المودعة وبعدها قطاع الهيدروليك بمؤسسة واحدة فقط.

وفي الأخير نجد قطاع الصيد والنقل لم يسجل إنشاء أي مؤسسة مصغرة خلال سنة 2017 لإنعدام وجود الملفات المودعة في الأصل ، ويمكن تلخيص حجم المؤسسات المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لسنة 2017 في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): توزيع عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم خلال 2017

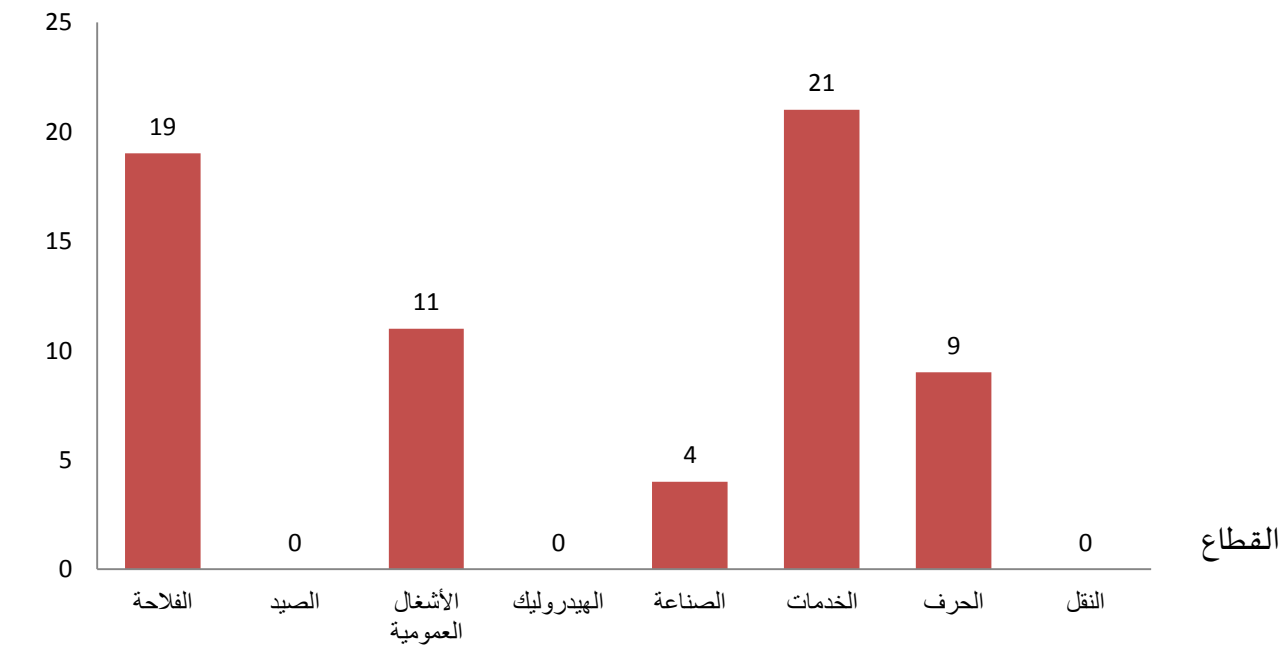

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

عدد مناصب العمل المستحدثة:

حسب معطيات الجدول فإن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم من خلال دعمها وتمويلها للمؤسسات المصغرة خلال سنة 2017 ، ساهمة في خلق 117 منصب شغل وهم قطاع الفلاحة الذي وفر أكبر عدد من مناصب العمل والمقدرة بـ 39 منصب ويليه قطاع الخدمات بـ 32 منصب عمل ، ثم قطاع الأشغال العمومية بـ24 منصب عمل ، فيما يلي قطاع الحرف بـ14 منصب عمل ، ثم قطاع الصناعة في الأخير بـ 8 مناصب عمل مستحدث.

الجدول رقم (07): المؤسسات المصغرة المرافقة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم خلال 2018

القطاع	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المقبولة	عدد الملفات المتحصلة على الموافقة البنكية	عدد الملفات الممولة	عدد مناصب الشغل المستحدثة
الفلاحة	53	42	30	15	32
الصيد	0	0	0	0	0
الأشغال العمومية	74	59	35	17	40
الهيدروليك	2	2	2	3	4
الصناعة	16	15	9	7	16
الخدمات	141	127	93	33	65
الحرف	20	12	10	13	33
النقل	0	0	0	0	0
المجموع	306	257	179	88	190

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم.

حسب معطيات الجدول يتضح لنا أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم في سنة 2018 ساهمت في إنشاء 88 مؤسسة مصغرة من بين 257 ملف أي بنسبة 34% من مجموع الملفات المودعة ، تتوزع المؤسسات حسب القطاعات وفق التالي:

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم ساهمت في إنشاء 88 مؤسسة مصغرة خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت 64 مؤسسة مصغرة منشأة وهذا يعني أنها في إرتفاع ملحوظ ، ففي سنة 2018 إحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى بعدد مؤسسات يقدر بـ 33 بنسبة 37% من إجمالي المؤسسات الممولة ، بينما إحتل قطاع الخدمات سنة 2017 المرتبة الأولى بـ 21 مؤسسة بنسبة 32% من إجمالي المؤسسات ، أما بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية يحتل المرتبة الثانية بـ 17 مؤسسة بنسبة 19% من مجموع المؤسسات المنشأة خلال السنة 2018 بينما في سنة 2017 إحتل هذا القطاع المرتبة الثالثة بـ 11 مؤسسة ممولة من طرف الوكالة ، ويليه قطاع الفلاحة في المرتبة الثالثة بـ 15 مؤسسة مصغرة أي بنسبة 17% من الإجمالي المؤسسات سنة 2018 بينما في سنة 2017 إحتل قطاع الفلاحة المرتبة الثانية بـ 19 مؤسسة وهذا يدل على إنخفاض ملحوظ فيما يخص هذا القطاع ، أما المرتبة الرابعة فيحتلها قطاع الحرف بـ 13 مؤسسة بنسبة 15% من إجمالي المؤسسات المنشأة خلال سنة 2018 فيما إحتل القطاع نفس المرتبة سنة 2017 بـ 9 مؤسسات ، يليها قطاع الصناعة بـ 7 مؤسسات مصغرة ممولة من طرف الوكالة اي ما يعادل نسبة 8% من

إجمالي المؤسسات المنشأة في سنة 2018 حيث في سنة 2017 لم يكن هناك إختلاف كبير بمجموع 4 مؤسسات منشأة فقط ، بعدها يأتي قطاع الهيدروليك بـ 3 مؤسسات بنسبة 4% من إجمالي المؤسسات الممولة في حين أنه لم تسجل الوكالة تمويل أي مؤسسة ناشطة في قطاع الهيدروليك سنة 2017.

وفي الأخير نجد قطاع الصيد والنقل لم يسجل إنشاء أي مؤسسة مصغرة خلال سنة 2018 لإنعدام وجود الملفات المودعة في الأصل ، ويمكن تلخيص حجم المؤسسات المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لسنة 2018 في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): توزيع عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم خلال 2018

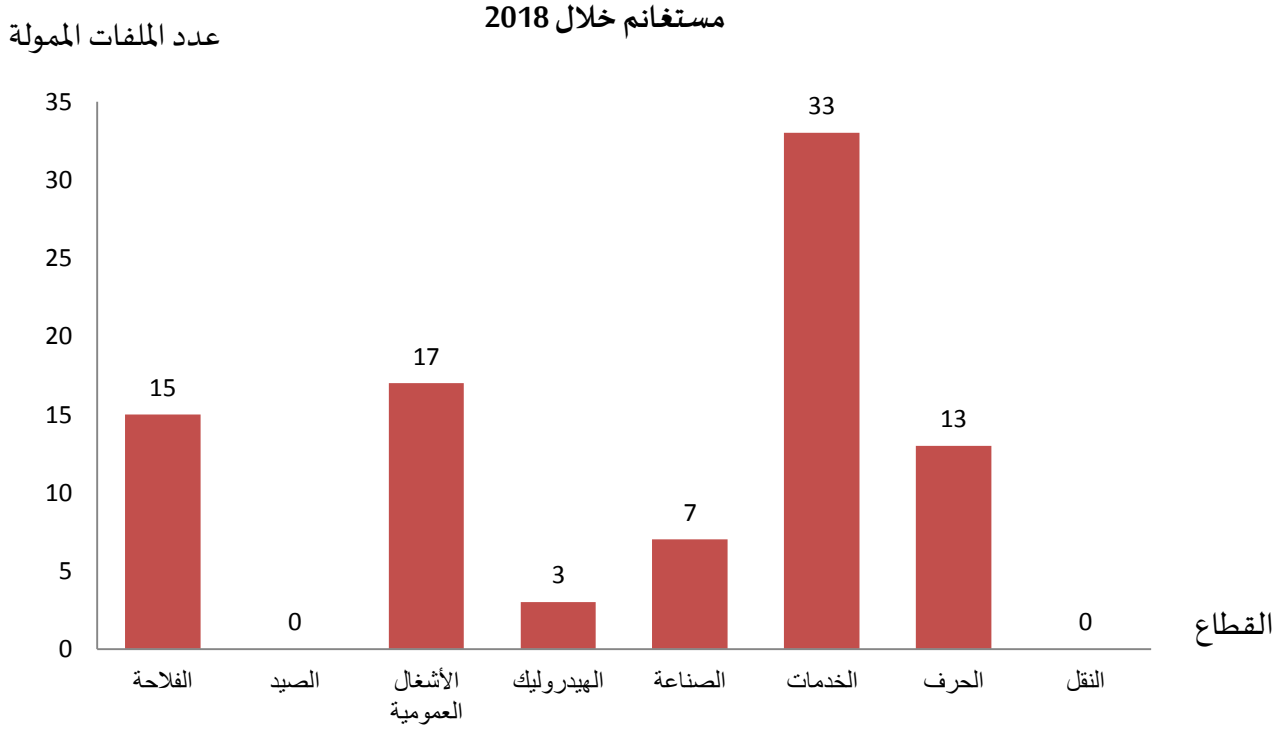

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

عدد مناصب العمل المستحدثة:

حسب معطيات الجدول فإن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم من خلال دعمها وتمويلها للمؤسسات المصغرة خلال سنة 2018 ، ساهمة في خلق 190 منصب شغل بينما في 2017 كانت عدد المناصب الموفرة أقل حيث بلغت 117 منصب شغل. ويوضح الجدول أن قطاع الخدمات وفر أكبر عدد من مناصب العمل والمقدرة بـ 65 منصب ويليه قطاع الأشغال العمومية بـ 40 منصب عمل ، ثم قطاع الحرف بـ 33 منصب عمل ، فيما يلي قطاع الفلاحة بـ 32 منصب عمل ، ثم قطاع الصناعة في بـ 16 منصب عمل مستحدث ويليه في الأخير قطاع الهيدروليك بـ 4 مناصب فقط وهي نسبة ضئيلة ولاكن تعد أحسن من السنة الماضية.

الجدول رقم (08): المؤسسات المصغرة المرافقة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم خلال 2019

القطاع	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المقبولة	عدد الملفات المتحصلة على الموافقة البنكية	عدد الملفات الممولة	عدد مناصب الشغل المستحدثة
الفلاحة	27	29	30	17	37
الصيد	0	0	0	0	0
الأشغال العمومية	180	168	152	95	210
الهيدروليك	4	4	2	2	10
الصناعة	35	24	23	12	50
الخدمات	97	97	95	74	140
الحرف	56	56	51	31	64
النقل	0	0	0	0	0
المجموع	399	378	353	231	511

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم.

حسب معطيات الجدول يتضح لنا أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم في سنة 2019 ساهمت في إنشاء 231 مؤسسة مصغرة من بين 378 ملف أي بنسبة 61% من مجموع الملفات المودعة ، تتوزع المؤسسات حسب القطاعات وفق التالي:

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم ساهمت في إنشاء 231 مؤسسة مصغرة خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 حيث بلغت 88 مؤسسة مصغرة منشأة وهذا يعني أنها في إرتفاع ملحوظ ، ففي سنة 2019 إحتل قطاع الأشغال العمومية المرتبة الأولى بعدد مؤسسات يقدر بـ 95 بنسبة 41% من إجمالي المؤسسات الممولة ، بينما إحتل قطاع الأشغال العمومية سنة 2018 المرتبة الثانية بـ 17 مؤسسة بنسبة 19% من إجمالي المؤسسات ، أما بالنسبة لقطاع الخدمات يحتل المرتبة الثانية بـ 74 مؤسسة بنسبة 32% من مجموع المؤسسات المنشأة خلال السنة 2019 بينما في سنة 2018 إحتل هذا القطاع المرتبة الأولى بـ 33 مؤسسة ممولة من طرف الوكالة ، ويليه قطاع الحرف في المرتبة الثالثة بـ 31 مؤسسة مصغرة أي بنسبة 14% من الإجمالي المؤسسات سنة 2019 بينما في سنة 2018 إحتل قطاع الحرف المرتبة الرابعة بـ 13 مؤسسة وهذا يدل على إنخفاض مستمر فيما يخص هذا القطاع ، أما المرتبة الرابعة فيحتلها قطاع الفلاحة بـ 17 مؤسسة بنسبة 7% من إجمالي المؤسسات المنشأة خلال سنة 2019 فيما إحتل هذا القطاع المرتبة الثالثة سنة 2018 بـ 15 مؤسسات ، يليها قطاع الصناعة بـ 12 مؤسسات مصغرة ممولة من طرف الوكالة أي ما يعادل

نسبة 5% من إجمالي المؤسسات المنشأة في سنة 2019 حيث في سنة 2018 بلغ المجموع 7 مؤسسات منشأة ، بعدها يأتي قطاع الهيدروليك بـ 2 مؤسسات بنسبة 1% من إجمالي المؤسسات الممولة في حين أنه في سنة 2018 ساهمة الوكالة في إنشاء 3 مؤسسات بنسبة 4% فيما يخص هذا القطاع.

وفي الأخير نجد قطاع الصيد والنقل لم يسجل إنشاء أي مؤسسة مصغرة خلال سنة 2019 لإنعدام وجود الملفات المودعة في الأصل ، ويمكن تلخيص حجم المؤسسات المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لسنة 2019 في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): توزيع عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم خلال 2019

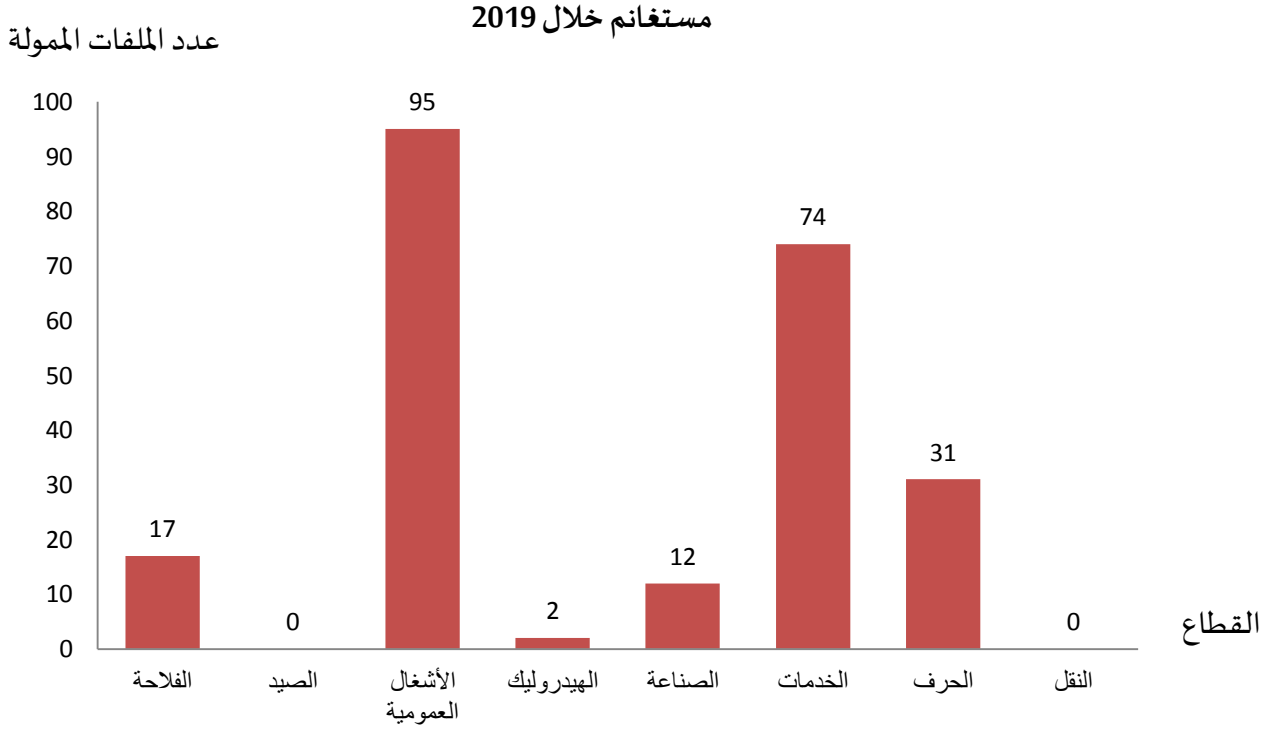

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

عدد مناصب العمل المستحدثة:

حسب معطيات الجدول فإن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم من خلال دعمها وتمويلها للمؤسسات المصغرة خلال سنة 2019 ، ساهمة في خلق 511 منصب شغل بينما في 2018 كانت عدد المناصب الموفرة أقل حيث بلغت 190 منصب شغل. ويوضح الجدول أن قطاع الأشغال العمومية وفر أكبر عدد من مناصب العمل والمقدرة بـ 210 منصب ويليه قطاع الخدمات بـ 140 منصب عمل ، ثم قطاع الحرف بـ 33 منصب عمل ، فيما يلي قطاع الحرف بـ 64 منصب عمل ، ثم قطاع الصناعة في بـ 50 منصب عمل مستحدث ويليه قطاع الفلاحة بـ 37 مناصب فقط ويليه في الأخير قطاع الهيدروليك بـ 10 مناصب حيث تعد أكثر من المناصب المستحدثة خلال سنة 2018.

الجدول رقم (09): المؤسسات المصغرة المرافقة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم خلال 2020

القطاع	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المقبولة	عدد الملفات المتحصلة على الموافقة البنكية	عدد الملفات الممولة	عدد مناصب الشغل المستحدثة
الفلاحة	25	15	3	6	11
الصيد	0	0	0	0	0
الأشغال العمومية	31	28	22	22	52
الهيدروليك	1	1	0	0	0
الصناعة	46	30	11	9	14
الخدمات	118	71	6	37	74
الحرف	24	17	45	2	4
النقل	0	0	0	0	0
المجموع	245	162	87	76	155

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم.

حسب معطيات الجدول يتضح لنا أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم في سنة 2018 ساهمت في إنشاء 76 مؤسسة مصغرة من بين 162 ملف أي بنسبة 47% من مجموع الملفات المودعة ، تتوزع المؤسسات حسب القطاعات وفق التالي:

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم ساهمت في إنشاء 76 مؤسسة مصغرة خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 حيث بلغت 231 مؤسسة مصغرة منشأة وهذا يعني أنها في إنخفاض ملحوظ ويعود السبب إلى تفشي فيروس كورونا ، ففي سنة 2020 إحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى بعدد مؤسسات يقدر بـ 37 بنسبة 49% من إجمالي المؤسسات الممولة ، بينما إحتل قطاع الخدمات سنة 2019 المرتبة الثانية بـ 74 مؤسسة بنسبة 32% من إجمالي المؤسسات ، أما بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية يحتل المرتبة الثانية بـ 22 مؤسسة بنسبة 29% من مجموع المؤسسات المنشأة خلال السنة بينما في سنة 2019 إحتل هذا القطاع المرتبة الأولى بـ 95 مؤسسة ممولة من طرف الوكالة ، ويليه قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة بـ 9 مؤسسات مصغرة أي بنسبة 12% من الإجمالي المؤسسات سنة 2020 بينما في سنة 2019 إحتل قطاع الصناعة المرتبة الخامسة بـ 12 مؤسسة ، أما المرتبة الرابعة فيحتلها قطاع الفلاحة بـ 6 مؤسسة بنسبة 8% من إجمالي المؤسسات المنشأة خلال سنة 2020 فيما إحتل هذا القطاع المرتبة الرابعة سنة 2019 بـ

17 مؤسسات بنسبة 7% ، يليها قطاع الحرف بـ 2 مؤسسة مصغرة ممولة من طرف الوكالة أي ما يعادل نسبة 2% من إجمالي المؤسسات المنشأة في سنة 2020 حيث في سنة 2019 بلغ المجموع 31 مؤسسة منشأة.

وفي الأخير نجد قطاع الهيدروليك والصيد والنقل لم يسجل إنشاء أي مؤسسة مصغرة خلال سنة 2020 لإنعدام وجود الملفات المودعة في الأصل بالنسبة لقطاع الصيد والنقل ، ويمكن تلخيص حجم المؤسسات المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لسنة 2020 في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): توزيع عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم خلال 2020

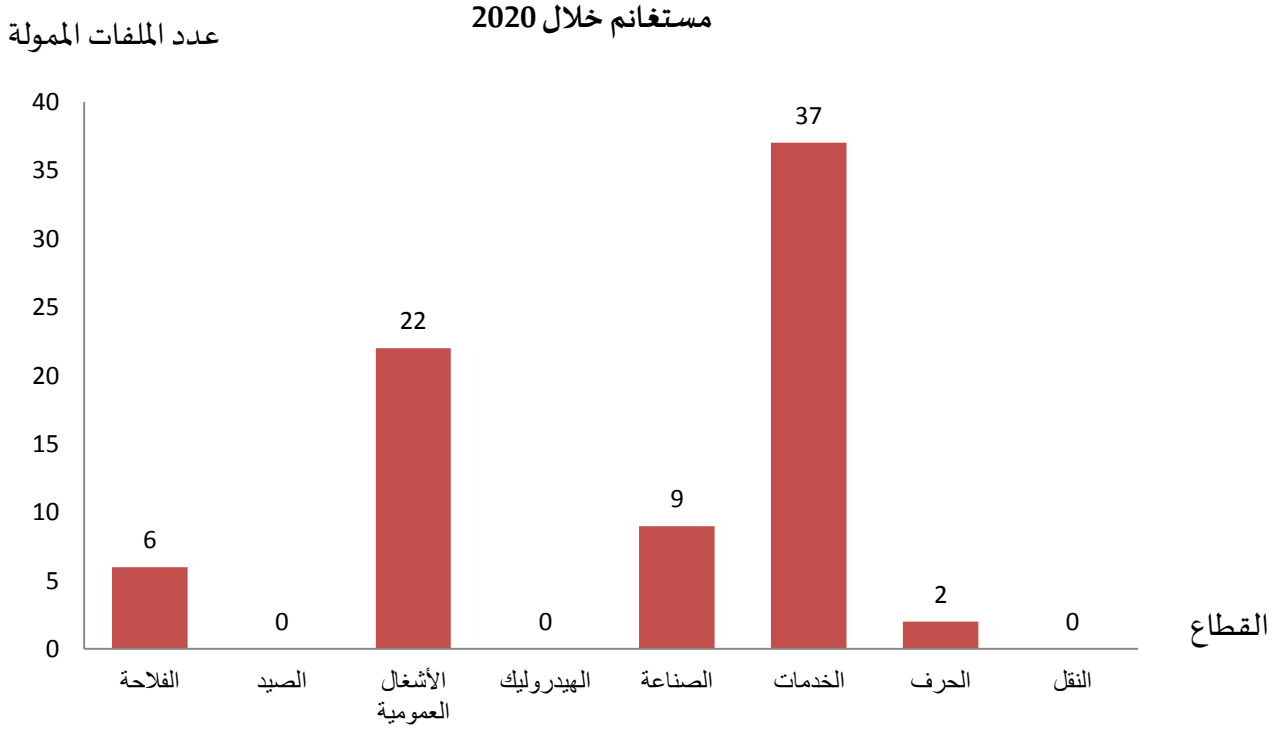

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

عدد مناصب العمل المستحدثة:

حسب معطيات الجدول فإن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم من خلال دعمها وتمويلها للمؤسسات المصغرة خلال سنة 2020 ، ساهمة في خلق 155 منصب شغل بينما في 2019 كانت عدد المناصب الموفرة أكبر حيث بلغت 511 منصب شغل والسبب في هذا يعود إلى تفشي وباء كورونا مما أثر سلبا على النشاط الإقتصادي بحيث أن قطاع الخدمات كان الأكثر إستفادة من الجائحة مما أدى به إلى تحقيق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل خلال سنة 2020. ويوضح الجدول أن قطاع الخدمات وفر 74 منصب ويليه قطاع الأشغال العمومية بـ 52 منصب عمل ، ثم قطاع الصناعة بـ 14 منصب عمل ، ثم يلي قطاع الفلاحة بـ 11 منصب عمل ، ثم قطاع الحرف بـ 4 مناصب عمل مستحدث فقط وهو الأخير فيما يخص سنة 2020.

الجدول رقم (10): المؤسسات المصغرة المرافقة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم خلال 2021

القطاع	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المقبولة	عدد الملفات المتحصلة على الموافقة البنكية	عدد الملفات الممولة	عدد مناصب الشغل المستحدثة
الفلاحة	81	58	3	4	6
الصيد	0	0	0	0	0
الأشغال العمومية	70	33	32	16	89
الهيدروليك	0	0	0	0	0
الصناعة	148	107	79	36	87
الخدمات	142	118	64	41	91
الحرف	61	33	24	9	22
النقل	0	0	0	0	0
المجموع	502	349	202	106	295

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم.

حسب معطيات الجدول يتضح لنا أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم في سنة 2018 ساهمت في إنشاء 106 مؤسسة مصغرة من بين 349 ملف أي بنسبة 30% من مجموع الملفات المودعة ، تتوزع المؤسسات حسب القطاعات وفق التالي:

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم ساهمت في إنشاء 106 مؤسسة مصغرة خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 حيث بلغت 76 مؤسسة مصغرة منشأة وهذا يعني أنها في إرتفاع ملحوظ ، ففي سنة 2021 إحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى بعدد مؤسسات يقدر بـ 41 بنسبة 39% من إجمالي المؤسسات الممولة ، بينما إحتل قطاع الخدمات سنة 2019 المرتبة الأولى بـ 37 مؤسسة بنسبة 49% من إجمالي المؤسسات ، أما بالنسبة لقطاع الصناعة يحتل المرتبة الثانية بـ 36 مؤسسة بنسبة 34% من مجموع المؤسسات المنشأة خلال السنة بينما في سنة 2020 إحتل هذا القطاع المرتبة الثالثة بـ 9 مؤسسات فقط ، ويليه قطاع الأشغال العمومية في المرتبة الثالثة بـ 16 مؤسسات مصغرة أي بنسبة 15% من الإجمالي المؤسسات سنة 2021 بينما في سنة 2020 إحتل قطاع الأشغال العمومية المرتبة الثانية بـ 22 مؤسسة ، أما المرتبة الرابعة فيحتلها قطاع الحرف بـ 9 مؤسسات بنسبة 9% من إجمالي المؤسسات المنشأة خلال سنة 2021 فيما إحتل هذا القطاع المرتبة الخامسة سنة 2020 بـ 2 مؤسسات بنسبة 2% ، يليها قطاع الفلاحة بـ 4 مؤسسة

مصغرة ممولة من طرف الوكالة أي ما يعادل نسبة 3% من إجمالي المؤسسات المنشأة خلال سنة 2021 بينما في سنة 2020 بلغ مجموع المؤسسات المنشأة في هذا القطاع ب 6 مؤسسات بنسبة 8% وصنف في المرتبة الرابعة.

وفي الأخير نجد قطاع الهيدروليك والصيد والنقل لم يسجل إنشاء أي مؤسسة مصغرة خلال سنة 2021 لإنعدام وجود الملفات المودعة في الأصل ، ويمكن تلخيص حجم المؤسسات المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لسنة 2021 في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): توزيع عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم خلال 2021

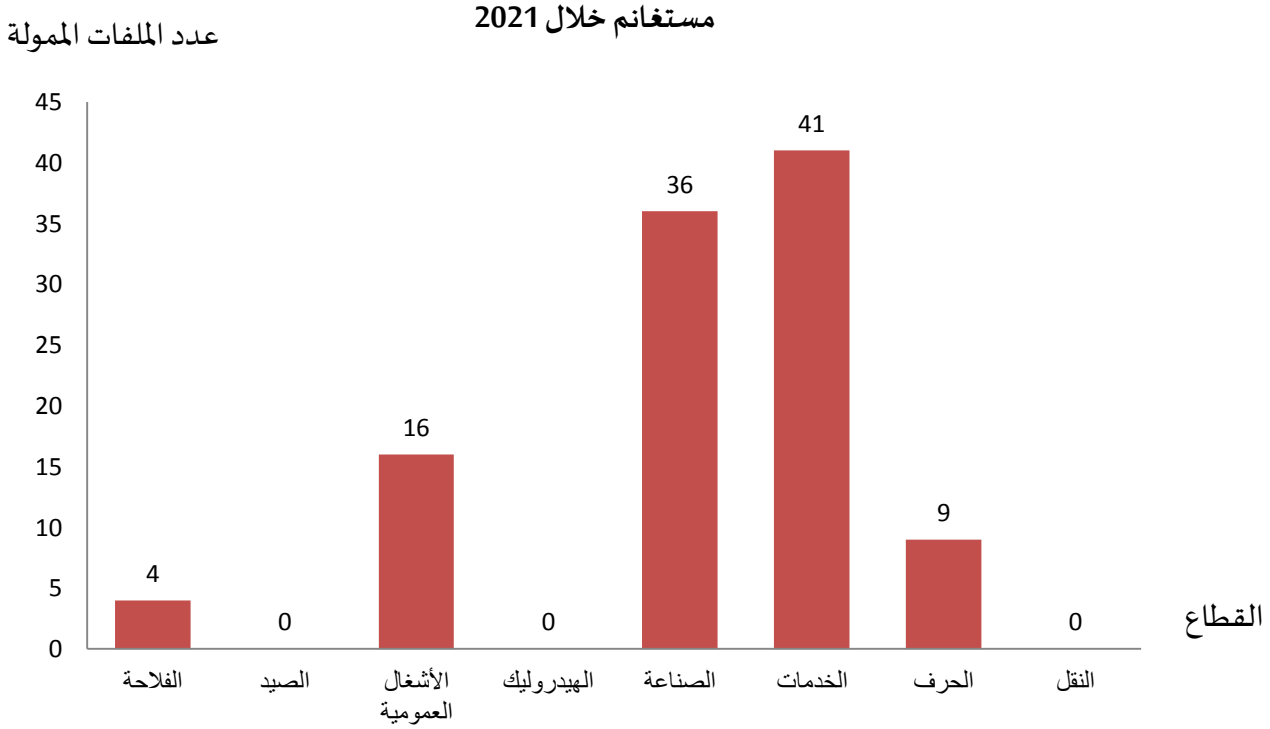

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

عدد مناصب العمل المستحدثة:

حسب معطيات الجدول فإن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم من خلال دعمها وتمويلها للمؤسسات المصغرة خلال سنة 2021 ، ساهمة في خلق 295 منصب شغل بينما في 2020 كانت عدد المناصب الموفرة أقل بكثير حيث بلغت 74 منصب شغل فقط. ويوضح الجدول أن قطاع الخدمات وفر أكبر عدد من مناصب العمل والمقدرة بـ 91 منصب ويليه قطاع الأشغال العمومية بـ 89 منصب عمل ، ثم قطاع الصناعة بـ 87 منصب عمل ، فيما يلي قطاع الحرف بـ 22 منصب عمل ويليه في الأخير قطاع الفلاحة بـ 6 مناصب ونرى أن هذا القطاع في إنخفاض ملحوظ.

خلاصة الفصل:

نرى في ضمن هذا الفصل أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع مستغانم تساهم في دعم وتشجيع المقاولاتية في المنطقة ، وتمكن الشباب من إنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف القطاعات والأنشطة ، وذلك من خلال منح عديد الإمتيازات المالية وغير المالية ، وهذا يتجلى من خلال العدد المتزايد للمؤسسات المنشأة ومناصب العمل المستحدثة ، وهذا ما عكسته الأرقام المسجلة عند تشخيص واقعهم على مستوى وكالة مستغانم ، بعدما تم تقديم مختلف الإمتيازات التي توفرها كأداة للمرافقة المقاولاتية والتعرف على مراحل المرافقة التي تتبعها الوكالة.

الخاتمة

إن نجاح المؤسسات المصغرة وفعاليتها ، مرتبط إرتباطا وثيقا بالجهود المبذولة من قبل السلطات الحكومية لدعمها وتنميتها . وتكمن أهمية هذه المؤسسات في دعم التنمية الإقتصادية والتخطيط المستقبلي ، النابع من دورها في الحد من نسبة البطالة. وقد مرت المؤسسات المصغرة في الجزائر بعدة تطورات حيث أصدرت العديد من القوانين والتشريعات التي تنظم عمل هذه المؤسسات. بالإضافة إلى هذا قامت الحكومة الجزائرية بإقامة مجموعة من الهيئات المرافقة لها. من بينها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حيث كان يطلق عليها تسمية الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سابقا والتي شهدت تطورا كبيرا منذ نشأتها إلى يومنا هذا.

إن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية هي أحد الحلول الإستراتيجية التي وضعتها الحكومة الجزائرية من أجل النهوض بقطاع المؤسسات المصغرة من خلال مساهمة هذه الأخيرة في مرافقتها.

أ. نتائج الدراسة:

ومن خلال ما تم التطرق إليه في هذا الموضوع ، والمتعلق بدراسة دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في توفير المرافقة المقاولاتية للمؤسسات المصغرة في الجزائر ، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- للمقاولاتية دور هام في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية؛
- تعتبر المرافقة المقاولاتية من الآليات التي تساعد الشباب في تطبيق أفكارهم الإستثمارية وتجسيدها في شكل مؤسسات مصغرة؛
- ترتكز مراحل المرافقة المقاولاتية المقدمة من طرف الوكالة بالعموم على فترة ما قبل إنشاء المؤسسة المصغرة؛
- تم إيداع 1.556 ملفا للإستفادة من مرافقة الوكالة لمشاريعهم بحيث تم قبول 1.223 ملف منها ، مما يعني أنه تم رفض 333 ملفا؛
- لوحظ أن الإستفادة من القروض والإمتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة تحظى بأهمية أكثر بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع فيما يبقى موضوع المرافقة المقاولاتية آخر اهتماماتهم؛
- إستمرارية الوكالة في عملية المرافقة والمتابعة للمشاريع حتى بعد تجسيدها ، مما يزيد من نسبة ديمومتها؛
- إمكانية إعادة تمويل الشباب ذوي المشاريع وفق التمويل الثلاثي في حالة ما أصبحت مؤسساتهم متعثرة؛
- مساهمت الوكالة في إنشاء مؤسسات مصغرة تخص قطاعات الخدمات والأشغال العمومية بشكل كبير خلال الفترة المدروسة وهذا راجع إلى إهتمام الشباب المستفيدين بهذه القطاعات؛
- مساهمت الوكالة في خلق 1.268 منصب شغل خلال الفترة المدروسة.

ب. إختبار صحة الفرضيات:

لقد تم وضع بعض الفرضيات في مقدمة البحث ، والتي حاولت إختبارها من خلال محتوى الدراسة حيث تم التوصل إلى ما يلي:

- **الفرضية الأولى:** نرى من خلال هذه الدراسة أن الوكالة تمنح عدة مزايا والتي تتكون من إعانات مالية ، إمتيازات جبائية وغيرها من الإمتيازات التي تسهل عمل المشاريع المقاولاتية ، بالإضافة إلى متابعة نشاطها وتقديم المرافقة الازمة عند الضرورة مما يساعد على بقاء وإستمرارية هذه المشاريع أكثر من التي لا تحظى بمساعدة الوكالة ، ومنه الفرضية القائلة " تساهم البرامج المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تحقيق إستدامة المشاريع المقاولاتية " تعد فرضية صحيحة؛
- **الفرضية الثانية:** تبين من خلال الدراسة الميدانية أن الوكالة قد ساهمت في خلق 1.268 منصب شغل في مختلف القطاعات ، أبرزها قطاع الأشغال العمومية والخدمات ، ومنه الفرضية القائلة " تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بخلق مناصب شغل جديدة للشباب على مستوى ولاية مستغانم " تعد فرضية صحيحة.

ج. إقتراحات الدراسة:

من خلال ما جاء في هذه الدراسة ، وبناءا على النتائج العامة المتوصل إليها ، يمكن تقديم بعض التوصيات التي تتماشى مع ما تم التوصل إليه على النحو التالي:

- تشجيع الوكالة على القيام بمشاريع مقاولاتية من خلال العمل على تحسيس فئة الشباب بالفكر المقاولاتي؛
- تشجيع الوكالة على الإبتكار ، مما يزيد من فعالية الإستثمار؛
- مراجعة شروط التأهيل للإستفادة من الوكالة لتصبح في متناول غالبية الشباب؛
- إبرام إتفاقيات بين الوكالة ومختلف مراكز التكوين المهني والجامعات قصد التعريف بدور الوكالة وأهم الخدمات المقدمة للشباب؛
- تعزيز الوكالة سبل مرافقة المشاريع المقاولاتية خلال فترة ما بعد إنشاء المؤسسة؛
- إهتمام الوكالة بالمشاريع التي تحمل أفكار جديدة؛
- منح الوكالة الفرصة للمؤسسات المصغرة بالمشاركة في المعارض الوطنية ، لتشجيعهم على تسويق منتجاتهم.

د. آفاق الدراسة:

وأخيرا ، ما يمكن قوله هو أنه كان من المستحيل إجراء دراسة كاملة حول هذا الموضوع ، مما دفعني إلى عرض بعض الإقتراحات لمواضيع يمكن معالجتها في المستقبل كما يلي:

- موقف أصحاب المشاريع الإستثمارية من المرافقة المقاولاتية في الجزائر؛
- أثر المرافقة المقاولاتية على إستمرارية المؤسسات المصغرة في الجزائر؛
- دور المرافقة المقاولاتية في تنمية الإقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

1. أحمد عارف العساف وآخرون ، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، الطبعة 01 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، محمان ، 2010.

2. بلال خلف السكارنة ، الريادة وإدارة منظمات الأعمال ، الطبعة 01 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن ، 2008.

3. جواد نبيل ، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الطبعة 04 ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2007.

4. عثمان رشدي ، الريادة والعمل التطوعي ، الطبعة 01 ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012.

5. وفاء بنت ناصر ، ريادة الاعمال ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الطبعة 02 ، السعودية ، 2011.

ب. الرسائل الجامعية:

1. الجودي محمد علي ، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2014 -2015.

2. أمال بعيط ، برنامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر (واقع وآفاق) ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، علوم التسيير ، جامعة باتنة 01 ، الجزائر ، 2016-2017.

3. بشيرة حجاج ، تقييم أداء مقاولات البناء ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، علوم إقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2012-2013.

4. بشرى عائشة ؛ عمر يوسف جميلة ، حماية الملكية الصناعية ودورها في تفعيل المقاولاتية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، علوم التسيير ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، الجزائر ، 2015-2016.

5. بن حبيرش سعاد ، المرافقة المقاولاتية وأثرها على إنشاء المؤسسات الصغيرة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2015-2016.

6. تليلي ياسين ، واقع الالتزام البيئي للنشاط المقاولاتي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، علوم إقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2014-2015.

7. جمال بوكروشة ، أثر آليات الدعم على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقبة ، علوم إقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، الجزائر ، 2012-2013.

8. حدة عابد ، دور حاضنات الأعمال في دعم وتمويل المشاريع المقاولاتية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، علوم تجارية ، جامعة العربي بمن مهيدي ، أم البواقي ، الجزائر ، 2016-2017.

9. دياح نادية ، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها 2009-2010 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2011-2012.

10. شرفة خديجة ؛ تلال نور الهدى ، قياس أثر التعليم المقاولاتي على روح المقاولة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، علوم إقتصادية ، جامعة مولاي الطاهر ، سعيدة ، الجزائر ، 2016-2017.

11. طلبة صبرينة ، هيئات وأدوات مرافقة إنشاء المؤسسة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، علوم سياسية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2009.

12. محمد توحيل ، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2016-2015.

13. مشري محمد الناصر ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، دراسة حالة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية بسكرة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، علوم إقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2011-2008.

ج. الأوراق البحثية:

1. راقي دراجي ؛ زروقي محمد الأمين ، دور المرافقة المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، مجلة الدراسات التجارية والإقتصادية المعاصرة ، المجلد 03 ، العدد 03 ، الجزائر ، 2020.

2. لويزة بوشعير ؛ فاتح مرزوق ، دور المرافقة المقاولاتية في بناء القدرات التنافسية لحاملي المشاريع بالحاضنة التكنولوجية بسيدي عبد الله ، مجلة الباحث الإقتصادي ، المجلد 08 ، العدد 02 ، جامعة الجزائر ، 2020.

3. مسيخ ايوب ، دور المرافقة المقاولاتية في تعزيز روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، جامعة زيان عاشور ، المجلد 02 ، العدد 29 ، جلفة ، الجزائر ، 2017.

د. المداخلات العلمية:

1. حمد قوجيل ؛ محمد حافظ بوغابة ، المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة ، تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري ، مداخلة ضمن ملتقى وطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2011.

2. صندرة سايبي ، محاضرات في إنشاء المؤسسة ، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري ، الجزائر ، 2015-2014.

3. مصطفى محمود محمد ؛ عبد العال عبد السلام ، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، مداخلة ضمن الملتقى الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، الجزائر ، 15-14 مارس 2010.

هـ. القوانين والمراسيم:

1. المادة 01 من المرسوم التنفيذي 96- 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الصادرة في 11 سبتمبر 1996.

2. المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 ، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها ، الجريدة الرسمية رقم 70 ، الصادرة في 25 نوفمبر 2020.

و. مواقع الأنترنت:

1. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: promoteur.anade.dz.

ز. مراجع أخرى:

1. وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مستغانم ، 24 فبراير 2022.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

1. Alain Fayolle , Introduction & L'entrepreneuriat , Dunod , Paris , 2005.

2. Brahim Allali , Vers une théorie de l'entrepreneuriat , Cahier de recherche liscae , N° 17 , Maroc.

الملاحق

الملحق رقم (01): مرسوم تنفيذي رقم 96-296 متضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي

مرسوم تنفيذيّ رقم 96 - 296 مؤرّخ في 24 ربيع الثّاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996، يتضمّن إنشاء الوكالة الوطنيّة لدعم تشغيل الشّباب وتحديد قانونها الأساسيّ.

إنّ رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير العمل و الحماية الاجتماعيّة و التّكوين المهنيّ،

- و بناء على الدّستور، لا سيّما المادّتان 81 - 4 و 116 (الفقرة 2) منه،

- و بمقتضى القانون رقم 88 - 01 المؤرّخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمّن التّوجيهيّ للمؤسّسات العموميّة الاقتصاديّة، المعدّل والمتمّم،

- و بمقتضى المرسوم التّشريعيّ رقم 93 - 12 المؤرّخ في 19 ربيع الثّاني عام 1414 الموافق 5 أكتوبر سنة 1993 والمتعلّق بترقية الاستثمار،

- و بمقتضى الأمر رقم 96 - 14 المؤرّخ في 8 صفر عام 1417 الموافق 24 يونيو سنة 1996 والمتضمّن قانون الماليّة التّكميليّ لسنة 1996، لا سيّما المادّة 16 منه،

- و بمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 95 - 450 المؤرّخ في 9 شعبان عام 1416 الموافق 31 ديسمبر سنة 1995 والمتضمّن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 96 - 01 المؤرّخ في 14 شعبان عام 1416 الموافق 5 يناير سنة 1996 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة،

- و بمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 96 - 234 المؤرّخ في 16 صفر عام 1417 الموافق 2 يوليو سنة 1996 والمتعلّق بدعم تشغيل الشّباب،

- و بمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 96 - 295 المؤرّخ في 24 ربيع الثّاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 الّذي يحدّد كيفيّات تسيير حساب التّخصيص الخاصّ رقم 087-302 الّذي عنوانه " الصّندوق الوطنيّ لدعم تشغيل الشّباب ".

يرسم ما يأتي :

الفصل الأوّل

التّسمية - الهدف - المقرّ

المادّة الأولى : عملا بأحكام المادّة 16 من الأمر رقم 96 - 14 المؤرّخ في 8 صفر عام 1417 الموافق 24 يونيو سنة 1996، والمذكور أعلاه، تحدث هيئة ذات طابع خاصّ تسري عليها أحكام هذا المرسوم، تسمّى الوكالة الوطنيّة لدعم تشغيل الشّباب، وتدعى في صلب النّصّ " الوكالة ".

المادّة 2 : توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة.

المادّة 3 : يتولّى الوزير المكلّف بالتّشغيل المتابعة العمليّة لجميع نشاطات الوكالة.

المادّة 4 : تتمتّع الوكالة بالشّخصيّة المعنويّة والاستقلال الماليّ.

المادّة 5 : يكون مقرّ الوكالة بمدينة الجزائر. ويمكن نقله إلى أيّ مكان آخر من التّراب الوطنيّ بمرسوم تنفيذيّ يتّخذ بناء على تقرير من الوزير المكلّف بالتّشغيل.

و يمكن أن تحدث الوكالة أيّ فرع جهويّ أو محلّيّ بناء على قرار من مجلسها التّوجيهيّ.

المادّة 6 : تضطلع الوكالة، بالاتّصال مع المؤسّسات والهيئات المعنيّة، بالمهامّ الآتية :

- تدعّم و تقدّم الاستشارة وترافق الشّباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثماريّة،

- تسيّر، وفقا للتّشريع والتّنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصّندوق الوطنيّ لدعم تشغيل الشّباب، لا سيّما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات الّتي يضعها الوزير المكلّف بالتّشغيل تحت تصرّفها،

- تبلّغ الشّباب ذوي المشاريع الّذين ترشّح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسّسات الماليّة، بمختلف الإعانات الّتي يمنحها الصّندوق الوطنيّ لدعم تشغيل الشّباب وبالامتيازات الأخرى الّتي يحصلون عليها،

الملحق رقم (02): مرسوم تنفيذي رقم 20-329 يعدل ويتمم المرسوم التنفيدي رقم 96-296 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها.

– المشاركة في وضع آليات تحفيز ودعم ترقية الأقاليم،

– إجراء دراسات، حول تحديد الأحواض الصناعية وأحواض التشغيل ودراسة ظروف إعادة تنشيطها، عند الاقتضاء، بالاتصال مع الهياكل والمؤسسات المعنية،

– وضع لوحة قيادة لمؤشرات التنمية الإقليمية وضمان متابعتها،

– السهر على تطوير وتسيير قواعد البيانات الفضائية،

– تصميم مناهج استشرافية وتطوير النمذجة وأدوات التحليل الاستشرافي الفضائي.

وتضم ثلاث (3) مديريات فرعية.

أ – المديرية الفرعية لمتابعة وتحليل الديناميكيات الإقليمية، وتكلف بما يأتي :

– تحديد عناصر الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإقليمية،

– القيام بدراسات استشرافية حول أفضل أشكال التوزيع الإقليمي لبرامج التنمية،

– المساهمة في إحصاء إمكانات التنمية للفضاءات الاجتماعية والاقتصادية.

ب– المديرية الفرعية للتنمية المستدامة واقتصاد الموارد، وتكلف بما يأتي :

– متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإقليمية المستدامة والمشاركة في تقييمها،

– إعداد دراسات تتعلق بتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها،

– إعداد دراسات وتحاليل حول الاقتصاد التدويري،

– إعداد دراسات وتحاليل حول البيئة والتغيرات المناخية.

ج – المديرية الفرعية لأدوات الاستشراف الإقليمي، وتكلف بما يأتي :

– تصميم المناهج الاستشرافية وتطوير النمذجة وأدوات التحليل الاستشرافي الفضائي،

– تصميم أدوات متابعة وتقييم استراتيجيات التنمية الإقليمية المستدامة،

– السهر على تطوير وتسيير قواعد المعطيات الإقليمية،

– المشاركة في تطوير الخرائط الاقتصادية والاجتماعية للإقليم،

– تحديد العناصر التي تسمح بوضع نظام لليقظة الإقليمية.

المادّة 5 : يحدد تنظيم مصالح الوزير المنتدب في مكاتب، بموجب قرار مشترك بين الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالاستشراف والوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية في حدود مكتبين (2) إلى أربعة (4) مكاتب لكل مديرية فرعية.

المادّة 6 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020.

عبد العزيز جراد

★

مرسوم تنفيذي رقم 20–329 مؤرّخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96–296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها.

إنّ الوزير الأول،

– بناء على تقرير الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة،

– و بناء على الدستور، لا سيما المادتان 99–4 و143 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 96–14 المؤرخ في 8 صفر عام 1417 الموافق 24 يونيو سنة 1996 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996، لا سيما المادة 16 منه،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96–234 المؤرخ في 16 صفر عام 1417 الموافق 2 يوليو سنة 1996 والمتعلق بدعم تشغيل الشباب، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 19–370 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1441 الموافق 28 ديسمبر سنة 2019 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20–163 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1441 الموافق 23 يونيو سنة 2020 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96–296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20– 186 المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1441 الموافق 20 يوليو سنة 2020 الذي يسند إلى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالمؤسسات المصغرة، سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : تعدّل وتتمّم أحكام المواد الأولى و6 و7 مكرر و9 و10 و19 و21 مكرر و22 مكرر و23 و24 من المرسوم التنفيذي رقم 96–296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، كما يأتي :

"المادّة الأولى : .....(بدون تغيير حتى) والمذكور أعلاه، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم تسمّى "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"، وتدعى في صلب النص "الوكالة".

"المادّة 6 : تضطلع الوكالة، بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية، بالمهام الآتية :

– .....(بدون تغيير حتى)

– تطبّق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصّصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحدّدة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما،

– تعد البطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية،

– تشجع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني،

– تسهر على عصرنة وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها،

– تعد وتطور أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة،

– تعمل على عصرنة ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة،

– تشجع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة،

– تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة".

"المادّة 7 مكرر : من أجل تأدية مهامها، تتوفر الوكالة على :

– هياكل مركزية :

• مديريات مركزية،

• مفتشية عامة.

– هياكل محلية :

• وكالات ولائية،

• فروع محلية يحدد اختصاصها الإقليمي بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة".

"المادّة 9 : يتكون مجلس التوجيه من الأعضاء الآتي ذكرهم :

– ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة،

– ممثل الوزير المكلف بالشؤون الخارجية،

– ممثل الوزير المكلّف بالداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،

– ممثلين (2) عن الوزير المكلّف بالمالية،

– ممثل الوزير المكلف بالتضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة،

– ممثل الوزير المكلف بالصناعة،

– ممثل الوزير المكلف بالتجارة،

– ممثل عن الوزير المكلف بالعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،

– الأمين الدائم لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوو المشاريع، أو ممثله،

– رئيس جمعية البنوك والمؤسسات المالية، أو ممثله،

– ممثلان (2) عن منظمات الشباب ذوي المشاريع، الأكثر تمثيلا على المستوى الوطني.

يمكن المجلس أن يستعين بكل شخص يمكنه مساعدته في أشغاله، نظرا لكفاءاته.

يحضر المدير العام للوكالة أشغال مجلس التوجيه بصوت استشاري ويتولى أمانته".

"المادّة 10 : .....(بدون تغيير).....

– وفي حالة انقطاع.....(بدون تغيير حتى) العضويّة.

ينتخب الرئيس من بين أعضاء مجلس التوجيه لمدة سنة (1) واحدة، ويساعده نائب رئيس ينتخب حسب نفس الأشكال وللمدة نفسها".

الملحق رقم (03): مرسوم رئاسي رقم 20-441 يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي رقم 96-234 والمتعلق بدعم تشغيل الشباب.

مرسوم رئاسي رقم 20–441 مؤرّخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020، يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي رقم 96–234 المؤرّخ في 16 صفر عام 1417 الموافق 2 يوليو سنة 1996 والمتعلق بدعم تشغيل الشباب.

إنّ رئيس الجمهورية،

– بناء على تقرير الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة،

– وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 91–7 و141 (الفقرة الأولى) منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 96–14 المؤرخ في 8 صفر عام 1417 الموافق 24 يونيو سنة 1996 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996، لا سيما المادة 16 منه،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96–234 المؤرخ في 16 صفر عام 1417 الموافق 2 يوليو سنة 1996 والمتعلق بدعم تشغيل الشباب، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96–295 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 087–302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب"، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03–290 المؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق 6 سبتمبر سنة 2003 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20–186 المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1441 الموافق 20 يوليو سنة 2020 الذي يسند إلى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : يعدل ويتمم هذا المرسوم أحكام المواد 3 و5 و6 و7 و9 و10 من المرسوم الرئاسي رقم 96–234 المؤرخ في 16 صفر عام 1417 الموافق 2 يوليو سنة 1996 والمتعلق بدعم تشغيل الشباب، كما يأتي :

"المادّة 3 : .....(بدون تغيير) .....

كما يمكن الشباب ذوي المشاريع، الاستفادة عند الضرورة وبصفة استثنائية من إعادة تمويل مؤسساتهم المتعثرة".

"المادّة 5 : .....(بدون تغيير).....

يجمع حد الاستثمار المذكور في الفقرة أعلاه، حسب عدد الشباب ذوي المشاريع، عند إنجاز المشروع في شكل تجمع وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما بهدف تعزيز روح التآزر بين المؤسسات المصغرة ذات القيمة المضافة".

"المادّة 6 : ينجز الشباب ذوو المشاريع الاستثمارات بصفة فردية أو جماعية أو في شكل تجمّع حسب أحد أشكال تنظيم المقاولة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما".

"المادّة 7 : يستفيد الشباب .....(بدون تغيير حتى)

– تكفل بالمصاريف المحتملة المرتبطة بالدراسات والخبرات وبرامج التكوين التي تنجزها أو تطلبها.....(الباقي بدون تغيير).....".

"المادّة 9 : .....(بدون تغيير).....

يمكن الشباب ذوي المشاريع الاستفادة من محلات في مناطق نشاط مصغرة متخصصة ومجهزة بصيغة الإيجار، بالنسبة لنشاطات إنتاج السلع والخدمات".

"المادّة 10 : .....(بدون تغيير).....

وباستثناء حالة القوة القاهرة، يؤدي عدم مراعاة الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية القرض و/ أو دفتر الشروط الذي يربط الشباب ذوي المشاريع بالوكالة إلى السحب الجزئي أو الكلي للامتيازات الممنوحة، ضمن نفس الأشكال التي تم منحها بموجبها، دون الإخلال بتطبيق الأحكام القانونية والتنظيمية الأخرى المعمول بها".

المادّة 2 : تعوّض تسمية "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب" بتسمية "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية" في أحكام المرسوم الرئاسي رقم 96–234 المؤرخ في 16 صفر عام 1417 الموافق 2 يوليو سنة 1996 والمذكور أعلاه، وفي أحكام النصوص الأخرى ذات الصلة.

المادّة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020.

عبد المجيد تبون

الملخص:

يعد موضوع المرافقة المقاولاتية أحد الأساليب والسياسات التي تتبعها الدولة بغرض معالجة المشاكل والصعوبات التي تعيق إنشاء وتنمية المؤسسات المصغرة لما لها من فضل على دفع عجلة التنمية الإقتصادية وخلق مناصب شغل جديدة ، وذلك من خلال دعم ومرافقة المشاريع المصغرة في الجزائر من مجرد فكرة إلى حقيقة مجسدة في الواقع ، مما أدى إلى خلق العديد من الهيئات التي تهدف إلى مرافقة المقاولاتية ، أبرزها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، ومن خلال الدراسة الميدانية لنشاط المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار فرع هذه الوكالة بولاية مستغانم ، يتم تقييم تجربة هذه الهيئة في مجال مرافقة أصحاب المشاريع الإستثمارية في المنطقة ، ومن أجل ذالك تم إعتمد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

وقد تم التوصل إلى أبرز النتائج ، أن المؤسسات المصغرة في الجزائر تشهد تطورا مستمرا ، بفضل المرافقة المقاولاتية التي تحضى بها هذه الأخيرة ومختلف الإمتيازات المالية منها وأخرى جبائية مقدمة من طرف الوكالة ، والتي بدورها تساهم في خلق ونشر روح المبادرة والتشجيع على المقاولة.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية ، المرافقة ، المشاريع الإستثمارية ، المؤسسات المصغرة ، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

Abstract:

The topic of accompanying entrepreneurship is one of the methods and policies followed by the state in order to solve the problems and difficulties that obstruct the establishment and development of micro-enterprises due to the advantage in advancing economic development and creating new jobs , by supporting and accompanying micro-projects in Algeria from just an idea to a fact embodied in reality , which led to the creation of many organizations that aim to accompany entrepreneurship , most notably the National Agency for the Support and Development of Entrepreneurship , through a field study of the activity of micro-enterprises established under the branch of this agency in the state of Mostaganem , it is evaluated the experience of this organization in the field of accompanying the owners of investment projects in the region , for this purpose , the descriptive method and the analytical method was adopted.

The most prominent results have been reached , that the micro-enterprises in Algeria are witnessing continuous development , due to the entrepreneurial accompaniment of the latter and the various financial and fiscal privileges provided by the agency , which in turn contributes to creating and spreading the spirit of initiative and encouraging entrepreneurship.

Keywords: Entrepreneurship , Accompany , Investment Projects , Micro-enterprises , National Agency for the Support and Development of Entrepreneurship.